جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

بعنوان :

متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك الوطنية الجزائرية في منطقة ورقلة لسنة 2022 "

من إعداد الطالبين : خديجة غميض

إبراهيم صوالح

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :11 جوان 2022

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د/عبد الغفار دادن	(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
أ. / صفية صديقي	(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
أ.د/ بوبكر شماخي	(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

الاهداء.

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إلى منبع الحنان الأم الغالية

إلى الأب العزيز

إلى كل الأسرة الحبيبة إخوتي و أخواتي

إلى جميع أعمامي و عماتي

إلى أخوالي و خالاتي و كافة العائلة دون إستثناء

إلى جميع الأحباب و الأصدقاء ومن ساعدنا من قريب و بعيد

إلى جميع من علمنا طوال مسيرتنا الدراسية.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)" صدق الله العظيم .....سورة النمل الآية 19

بداية نحمد الله تعالى الذي أنعم علينا بنعمته أما بعد

نتقدم بأسمى الشكر و الإخلاص إلى الأستاذة المشرفة صفية صديقي على المجهود الكبير الذي قامت به من أجلنا. و إلى جميع عمال المؤسسات البنكية بورقلة الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات راجين من المولى عز و جل أن يبارك فيهم ويجعلهم من عباده الصالحين و إلى كل من كان له فضل علينا سواءا كان من قريب أو بعيد .

وشكرا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز إمكانيات تطبيق خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والموجهة للمستثمرين الناشئين من خلال خلق فرص العمل وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتحديد متطلبات التمويل المصغر في البنوك العمومية من الخواص والإطارات المؤهلة واللوائح التسييرية والقانونية، ولدراسة الموضوع قمنا بتوزيع إستبيان على عينة عشوائية من البنوك العمومية خلال الفترة 2022 وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية في ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر مما يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل.

الكلمات المفتاحية : خدمات تمويل مصغر، تطبيق تمويل مصغر، تمويل مصغر، بنوك عمومية.

Abstract :

This research aims to highlight the possibilities of implementing microfinance services in Algeria, which the geared to small investors by creating jobs and creating their own businesses . and determine the requirements of microfinance in public banks from the individuals and agent cadres and the legal and regulatory regulations. In ordre to study the problem a questionnaire was addressed to a random sample of public banks during 2022, the study concluded that Algerian public banks in ouargla are able to apply the microfinance service, which contributes significantly to the job creation.

Keywords : Microfinance Services، microfinancing Application، ، Public banks

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (أ)	جدول يوضح علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة	18
جدول رقم (01)	جدول يوضح الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان	25
جدول رقم (02)	جدول يوضح توزيع العينة حسب السن	25
جدول رقم (03)	جدول يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	26
جدول رقم (04)	جدول يوضح توزيع العينة حسب الخبرة في البنك	26
جدول رقم (05)	جدول يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ المقياس الأول	27
جدول رقم (06)	جدول يوضح مجال الترجيح	27
جدول رقم (07)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الأول (التمويل المصغر)	28
جدول رقم (08)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الثاني (التأمين الأصغر)	29
جدول رقم (09)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الثالث (الإدخار الأصغر)	30
جدول رقم (10)	جدول يوضح إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر)	31
جدول رقم (11)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)	31
جدول رقم (12)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الثاني (خبرة العملاء)	32
جدول رقم (13)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الثالث (الضمانات)	33
جدول رقم (14)	جدول يوضح إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)	34
جدول رقم (15)	جدول يوضح إختبار عبارات القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)	34
جدول رقم (16)	جدول يوضح عبارات عبارات القسم الثاني (الإطارات البشرية المؤهلة)	35
جدول رقم (17)	جدول يوضح عبارات القسم الثالث (اللوائح القانونية و التسييرية)	36
جدول رقم (18)	جدول يوضح إختبار المقياس الثالث (تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية	37
جدول رقم (19)	جدول يوضح اختبار جميع المقاييس	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 1	إستمارة الإستبيان	46
الملحق رقم 2	توزيع العينة حسب السن	49
الملحق رقم 3	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	49
الملحق رقم 4	توزيع العينة حسب الخبرة في البنك	50
الملحق رقم 5	إحصائيات عبارات القسم الأول (التمويل المصغر)	50
الملحق رقم 6	إحصائيات عبارات القسم الثاني (التأمين المصغر)	51
الملحق رقم 7	إحصائيات عبارات القسم الثالث (الإدخار المصغر)	51
الملحق رقم 8	إحصائيات عبارات القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)	52
الملحق رقم 9	إحصائيات عبارات القسم الثاني (خبرة العملاء)	52
الملحق رقم 10	إحصائيات عبارات القسم الثالث (الضمانات)	53
الملحق رقم 11	إحصائيات عبارات القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر)	53
الملحق رقم 12	إحصائيات عبارات القسم الثاني (إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل الأصغر)	54
الملحق رقم 13	إحصائيات عبارات القسم الثالث (اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر)	54
الملحق رقم 14	الفاكرونباخ	55

مقدمة

أ – توطئة

تعمل المؤسسات المالية على تمويل إقتصاديات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ومحاولة معالجة الفقر والبطالة وأيضا من خلال إنتهاج سبل الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض فتهدف من قيامها بعملية الوساطة المالية تقديم خدمة التمويل المصغر للفئات من ذوي الدخل المحدود من الفقراء النشيطين اقتصاديا تحقيقاً لخدمة الأهداف العامة والإجتماعية أولاً وخدمة أهداف المنشآت أو المؤسسة ثانياً .

فتأتي عملية تقديم خدمات التمويل المصغر من قيام المؤسسات المالية بتوجية الجزء المخصص للتمويل المصغر من إجمالي المسموح به في شكل قروض قصيرة الأجل، ولتخفيف حدة البطالة يجب أن تتاح لهؤلاء الأفراد فرصة الادخار و الاقتراض وسداد الديون وبناءا على ذلك كان لابد من فتح الطريق أمام الأفراد الذين تم إقصائهم (المهمشين) للوصول إلى الخدمات الحالية من خلال ما يسمى بالتمويل المصغر أو الإقراض المصغر وهو مبدّأ اقتصادي تم تجريبه في البلدان النامية بهدف تحقيق التنمية، وجذبت هذه التجربة الناجحة الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية للاستفادة منها .

و على غرار باقي دول العالم بادرت السلطات في الجزائر إلى وضع الميكانيزمات اللازمة لجعل التمويل المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر و التخفيف من البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة.

ب– طرح الإشكالية

تتبلور معالم الإشكالية الأساسية على النحو التالي " **إلى أي مدى تساهم البنوك في تقديم أو توفير خدمات التمويل المصغر ؟** "

لكي نحيط بكل جوانب موضوع البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية مصاغة كالتالي:

1- هل تمثل خدمات التمويل المصغر منتج آمن بالنسبة للبنوك العمومية؟

2- ما هي شروط الحصول على تمويل مصغر؟

3- هل البنوك العمومية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة؟

4- كيف يمكن لخدمة التمويل المصغر المساهمة في زيادة فرص العمل؟

ت – فرضيات البحث

قصد دراسة و تحليل هذا الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضيات الأساسية التالية:

1- خدمات التمويل المصغر هي منتج آمن في البنوك العمومية.

2- الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي فئات محدودة.

3- البنوك في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة.

4- البنوك تقدم للفقراء و البطالين وطالبي العمل تسهيلات للحصول على تمويل مصغر.

ث – أهمية الموضوع تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في محاربة الفقر و البطالة ودعم قطاع الإستثمار للفئات المحدودة الدخل، وأيضا لما له من إنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الخاص بصفة أولى والإقتصاد الوطني بصفة أعم في كل المجالات .

ج – أهداف الدراسة

– إن التمويل من حق كل مواطن مهما كانت صفته .

– تغيير ذهنية البنوك العمومية إتجاه المستثمرين الناشئين.

ح – منهج الدراسة

لمعالجة الموضوع تطرقنا إلى إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري بالإعتماد على الكتب والأبحاث الجامعية والمقالات ...إلخ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على جزء من المنهج الوصفي وهو دراسة علاقات الروابط بإستخدام أداتي المقابلة الإستبيان وكما اعتمدنا في تحليل ومعالجة البيانات على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS V.25.

خ – مبررات إختيار الموضوع :

– التمويل المصغر موضوع حديث يفتح آفاق كبيرة للدراسة مستقبلا خاصة مجال التخصص مالية المؤسسة.

– الباحثين هما ضمن الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر والبنوك العمومية.

د – الحدود الزمانية و المكانية :

– المكانية : تقتصر الدراسة على البنوك العمومية الأربعة في ولاية ورقلة .

– الزمانية : تقتصر المدة الزمنية في سنة 2022

ذ – صعوبات البحث

– قصر المدة الممنوحة للبحث .

– صعوبة الوصول لبعض البنوك العمومية و الحصول على التصريحات .

ر – خطة وهيكل البحث

بدأنا البحث بمقدمة تم من خلالها طرح الإشكالية الرئيسية و مجموعة من الفرضيات .

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذا العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: التمويل المصغر و متطلبات تطبيقه حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار النظري للتمويل المصغر، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثنا و مقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: دراسة لعينة من البنوك العمومية حول خدمات التمويل المصغر، حيث قمنا في المبحث الأول بتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميداني ، أما في المبحث الثاني فقد تم من خلاله عرض نتائج الدراسة الميداني ، تحليلها و مناقشتها وفي الأخير من خلال الخاتمة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها لنصل إلى طرح بعض التوصيات، الحلول المقترحة، ثم آفاق الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد

لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا سريعا لعدد مؤسسات التمويل المصغر وحجمها في أنحاء عديدة من العالم، وفي بعض البلدان بات عدد هذه المؤسسات كبيرا وهي تقدم خدمات لأعداد كبيرة من الزبائن كما أنها تدير محفظة كبيرة من القروض وتتمتع بحصة مهمة من الأصول المالية العائدة للمستثمرين الناشئين، وما يميز التمويل المصغر هو توجهه لملأ الفراغ الذي تركته المؤسسات المالية التقليدية، ويعد التمويل المصغر وسيلة فعالة لتقديم التمويل للمستثمرين الناشئين بطريقة ممتازة وبأقل تكلفة .

وبناءا على ما سبق، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم كل من التمويل المصغر وخدماته وأهم المؤسسات التي تنشط فيه في حالة الجزائر وأيضا أهم متطلبات تطبيق خدمة التمويل المصغر إضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا .

فكان تقسيم الفصل كما يلي :

المبحث الأول : الإطار النظري للتمويل المصغر.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول الإطار النظري التمويل المصغر*

ظهر التمويل المصغر على يد البروفيسور "محمد يونس" في محافظة شيتاجونج ببنغلادش في عام 1974 وكان من المنددين بقروض التجار المرابين التي كانت تثقل كاهل المواطنين، وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب و شروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، فامتد مشروعه بمساعدة مصرف بنغلاداش إلى كل محافظاتها، و في سبتمبر من عام 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل بإسم مصرف جرامين، ومن هنا ظهر مصرف الفقراء و فكرة التمويل المصغر[1].

المطلب الأول ماهية التمويل المصغر

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر، إلا أنها تتشابه معظمها في المعنى لذلك إخترنا ما يلي :

أولا: مفهوم و أهمية التمويل المصغر

تعرف منظمة التعاون و التنمية الأوروبية OCDE التمويل المصغر بأنه الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة .[2] وأثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل المصغر خلال العقود الماضية، أن عملائها هم غالبا من الفقراء والقريبون من خط الفقر المعرضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا والقادرون على العمل، ولكن غير قادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم، وفي المناطق الريفية هم عادة من المزارعين الناشئين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية .[3] يحذر "محمد يونس" من الغموض في المفاهيم ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل المصغر، لأن ذلك سيؤدي إلى الحد من فعالية هذه البرامج في الحد من الفقر، يقول "يونس" بوضوح (إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإن غير الفقراء سيقومون دائما بقيادة الفقراء)، ولكي يكون نظام التقديم فعالا، يجب تصميمه و تشغيله حصرا للفقراء، و يتطلب ذلك تعريفا دقيقا، لمن هم فقراء و لا مجال لغموض المفاهيم.[4]

مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل المصغر له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق :

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع .
- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة .

---

* يسمى التمويل الأصغر عند المشارقة أما المغاربة فيسمونه التمويل المصغر و هو نفس المصطلح

[1] مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش، https://archive.islamonline.net/?p=9060، تاريخ التصفح 27-03-2022

[2] مصطفى طويطي، ليدياة وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد7، جامعة البويرة،24-03-2017، ص 83

[3] Basil Hans.Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty، 2009،p3

[4] Aneel Karnani: **The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty**: A Failed Promise، DESA Working Paper No. 80، United Nations، Department of Economic and Social Affairs، August 2009، p : 12

– تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد .تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

– تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.[5]

ثانيا المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

وتتمثل هذه المبادئ في :

1– الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية : الفقراء مثل غيرهم يحتاجون إلى خدمات الإدخار و التحويلات النقدية و المالية، خدمات ملائمة و مرنة و بأسعار معقولة؛

2– التمويل المصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر : الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الأفراد من تكوين الأصول و تخفيض تعرضهم للمخاطر و يدفعهم للإستثمار؛

3– التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء : لتحقيق إمكانات التمويل المصغر من أجل الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء، وبذلك يصبح جزءا لا يتجزأ من القطاع المالي؛

4– الإستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء : قابلية الإستمرار هي قدرة مؤسسات التمويل المصغر على تغطية جميع تكاليفها، وهي الطريقة الوحيدة التي تجعل إستمرار هذه المؤسسات في تقديم الخدمات المالية للفقراء ؛[6]

5– التمويل المصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة : ينبغي على هذه المؤسسات أن تكون سليمة و قادرة على تعبئة وإعادة تدوير المدخرات وتقديم الخدمات، فالتمويل من الجهات المانحة سيتقلص مع نضوج المؤسسات المحلية؛

6 – التمويل المصغر ليس هو دائما الحل : فهو لا يتناسب مع كل شخص فالفرد الذي ليس له أي مصادر للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى و تعتبر المنح الصغيرة و العمالة و التدريب وأية خدمات أخرى غير مالية أدوات مناسبة للتخفيف من حدة الفقر إذا أمكن أن تكون مقترنة مع بناء المدخرات؛ [7]

7– أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية : عادة ما تضع الحكومات أسقفا منخفضة لأسعار الفائدة لتسمح بزيادة قدرة حصول الفقراء على قروض، لكن بهذا لن تستطيع مؤسسات التمويل المصغر تغطية تكاليفها وستتوقف عن الإقراض على المدى الطويل ؛

8– دور الحكومة هو التسهيل و ليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية : من أهم إجراءات التسهيل أن يتم الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي و عدم مزاحمة مؤسسات التمويل المصغر ببرامج إقراض مدعومة و تحسين فرص الوصول للأسواق؛

9– الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملا وليس مزاحما لرأس المال من القطاع الخاص : يجب على الجهات المانحة أن تساعد على خلق مؤسسات تمويل مصغر محلية قابلة للإستمرار بمواردها الخاصة ويكون دعم الجهات المانحة مؤقتا و تخطط للخروج من البداية؛

[5] أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016،،ص10

10- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات: تركز معظم الإستثمارات في قطاع التمويل المصغر على بناء القدرات في جميع المستويات بدأ من مؤسسات التمويل المصغر إلى جهات الإشراف و الرقابة و صولا إلى الهيئات الحكومية والجهات المانحة .

11- أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين : حيث تحتاج كل الأطراف ذات الصلة إلى الحصول على معلومات دقيقة و موحدة للأداء المالي و الإجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر بهدف إجراء المقارنات و تقييم المخاطر و العائد منها.[8]

المطلب الثاني خدمات التمويل المصغر

يعتبر التمويل المصغر بمفهومه الجديد واحدا من أهم الأدوات المستعملة حديثا في المنظومة المصرفية وهو يعتمد على تقديم الخدمات المالية بشكل مستمر لتلائم ظروف المستهدفين من طرفه وهم غالبا الأفراد ذوي الدخل الضعيف وفيما يلي سنتناول خدمات التمويل الأصغر وهي كالتالي :

أولا: خدمة التمويل المصغر

يعرف التمويل المصغر بأنه "منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر، من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنهم من العيش دون مساعدات إقتصادية إضافية" وبما أن الفقراء لا يملكون في العادة أي أصول مادية لتقديمها كضمان، و نظرا كذلك لصغر حجم القروض التي يطلبونها والتي لا تغطي في الغالب تكاليف حصولهم على هاته التكاليف، فقد قامت مؤسسات التمويل المصغر بتبني أساليب عمل مبتكرة لتدنية التكاليف وتقليل المخاطر، وأهم هذه الأساليب أسلوب الإقراض الجماعي، الذي إستحدثه بنك جرامين في السبعينيات، حيث كان يقوم بتقديم قروض لمجموعات تضم كل منها خمسة أعضاء و تكون مسؤولية السداد مشتركة بين أفراد المجموعة، ويؤدي تخلف أي عضو عن سداد قرضه إلى حرمان باقي أعضاء المجموعة من الحصول على قروض مستقبلا، وهو ما شكل نوعا من الضمان الأخلاقي ورفع بشكل كبير جدا من معدلات السداد، إضافة إلى تدنية التكاليف حيث أن التعامل عادة ما يتم مع رؤساء المجموعات وليس مع كل الأعضاء، إذا أن درجة المخاطرة هنا تكون قليلة نظر إلى المسؤولية الجماعية أي ضمان المجموعة.[9]

- و عليه يمكن أن نقول أن التمويل المصغر هو تقديم قروض لفائدة الأفراد الفقراء و ذوي الدخل المحدود سواءا كانوا أفرادا أو مجموعات موجهه لمشروعات مولدة للدخل وسرعان ما تدعمت إلى قروض إستهلاكية خاصة بالتعليم و الرعاية الصحية وحتى بناء المنازل و ترميمها و غيرها من الإحتياجات الخاصة المتنوعة.

[8] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 10

[9] ستيوارت ماثيسون، **المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص و التداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر**، مؤسسة التعاون الإنمائي، 2007، ص 1

ثانيا: الإدخار المصغر

لطالما أثيرت الأسئلة حول قدرة الفقراء على الإدخار بإعتبارهم أفقر من أن يدخروا، لذا كان يتم إستبعادهم بشكل آلي من خدمات الإيداع التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية الرسمية[10]هنا تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير خدمات الإيداع للفقراء عن طريق عدة أدوات إدخارية ومنتجات يمكن حصرها جميعا تحت أسلوبين هما:

أ – الإدخار الإلزامي: يفترض هذا النوع من الإدخار أنه يجب تعليم الأفراد كيفية الإدخار، وضرورة تعليمهم الإنضباط المالي، وتمثل المدخرات الإلزامية ودائع مطلوبة كشرط للحصول على قروض صغرى، حيث يقوم المقترض بإيداع جزء من مبلغ القرض الذي تحصل عليه كمدخرات مع كل قسط من أقساط سداد القرض، ويمكن للمودع سحب الودائع في نهاية دورة القرض أو في حالة إنتهاء عضويته في مجموعة الإئتمان التي سبق وأشرنا إليها في منهجية الإقراض المصغر، ونظرا إلى أن المودع لا يتحكم في مبلغ الإيداع ولا توقيت السحب، فإن الفقراء يعتبرون المدخرات الإلزامية كتكلفة إضافية يجب عليهم تحملها من أجل الحصول على قروض، بينما تمثل مؤسسات التمويل الأصغر ضمانا للقروض وآلية سهلة و غير مكلفة لتمويل محفظة القروض الصغرى [11].

ب – الإدخار الطوعي : عكس الأسلوب السابق يفترض هذا النوع أن الفقراء يدخرون فعلا، و المطلوب توفير خدمات ملائمة لهم، ويمكن أن تأخذ المدخرات الطوعية أهمها:

1– الودائع تحت الطلب : وهي عبارة عن حسابات جارية لا يتم فيها تحديد مبالغ الإيداع و السحب مسبقا، وتعتبر ذات أهمية كبيرة لأنها تسمح للفقراء بالتعامل مع حالات الطوارئ.

2– الودائع التعاقدية : ويتم من خلالها إيداع مبالغ معينة بشكل منتظم ولمدة معينة، يمكن بعدها سحب المبلغ كاملا إضافة إلى فائدته.

3– الودائع لأجل : ويتم من خلالها إيداع مبلغ محدد مرة واحدة ولمدة معينة، وأسعار فائدة هذا النوع تكون أعلى من النوعين السابقين.

4– حصص رأس المال :حيث يقوم الفقراء بإشمار مدخراتهم في شكل أسهم، في مؤسسة تكون مملوكة و مدارة من قبل الأعضاء المساهمين فيها كبنك جرامين أو إتحادات الإئتمان التعاوني، ويحصل الفقراء على أرباح دورية كما يمكنهم القيام ببيع أسهمهم إذا ما أرادوا إسترجاع مدخراتهم.[12]

ثالثا: التأمين المصغر

بسبب الحالات الإجتماعية المختلفة للأفراد، يمكن أن تحدث بعض المشاكل والمعوقات التي من شأنها تعكير نشاط الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، يمكن أن تجعلهم ينفقون مدخراتهم أو تجعلهم يدخلون عالم المديونية و الإقتراض اللذان يثقلان كاهلهم، ومن أمثال هاته الأزمات الأمراض مثلا، لذلك فهم يحتاجون لنوع من التأمين على أصولهم التي كونوها من خلال خدمات الإقراض والإدخار التي أعطتها لهم مؤسسات التمويل الأصغر وهنا يأتي مفهوم و مصطلح التأمين الأصغر.

---

[10] جوناثان موردوخ ، وين كارلان، الحصول **على التمويل، أفكار و قواعد الإثبات– إقتصاد الإدخار**، مبادرة الوصول المالي، جامعة نيويورك، 2009، ص 17

[11] أمين قسول، **مرجع سبق ذكره**،ص 14

[12] نفس المرجع، ص 14

أ- مفهوم التأمين الأصغر: يمكن تعريف التأمين المصغر على أنه التأمين الذي يصل إليه الأشخاص محدودي الدخل، ويقدمه مجموعة معينة من الكيانات، ولكن يتم إدارته وفقا لممارسات تأمينية مقبولة بشكل عام، وذلك يعني على نحو هام أن المخاطرة المؤمن عليها بموجب وثيقة تأمين مصغر يتم إدارتها بناءا على مبادئ التأمين كما يتم تحويلها بالأقساط.[13]

وعليه يمكن القول بعد هذا أن التأمين الأصغر هو التأمين الموجود لحماية مصالح الأفراد ذوي الدخل المحدود من المخاطر الناجمة عن الإقراض والإدخار، و الذي يجب أن تكون فيها الممارسات التأمينية أمرا عاديا ومقبولا بشكل عام.

ب - منتجات التأمين المصغر: إختلفت منتجات التأمين المصغر حول العالم، فقد قام مقدمو هاته الخدمة بالتنسيق بين خدمة التأمين الأصغر وظروف الأفراد ذوي الدخل المحدود لتلائم وضعية هؤلاء الفقراء و طبيعة حياتهم.

1- التأمين المصغر على الحياة: يعتبر التأمين على الحياة أسهل الخدمات التأمينية وأكثرها إنتشارا من بين جميع المنتجات التأمينية الأخرى بسبب سهولة تحديد سعره و إمكانية ربطه بخدمات التمويل المصغر الأخرى كالإقراض مثلا، كما أنه لا يعتمد وجود مؤسسات أخرى كالمستشفيات و مراكز العلاج كمنتج التأمين الصحي .[14]

- التأمين الإئتماني على الحياة: يعتبر هذا النوع إلزاميا من أجل الحصول على قرض من مؤسسة تمويل مصغر، في حال وفاة هذا العميل تسدد شركة التأمين الرصيد المتبقي من قيمة القرض إلى مؤسسة التمويل المصغر، ويعتبر هذا النوع تأمينا لمؤسسة التمويل الأصغر أكثر من كونه تأمينا للعميل، لأنه يستهدف حماية المحافظ الإئتمانية بدرجة أكبر من حماية العميل نفسه .[15]

بالرغم من أن أسرة العميل ليس محتم عليها سداد هذا القرض، وهناك ما يسمى منتجات التأمين على موت الفجأة، أي أن أي عجز يمكن أن يحدث للعميل لا تضطر مؤسسة التمويل الأصغر إلى تحمل أقل خسارة ممكنة.

-التأمين على الحياة لفترة محددة: يختلف هذا النوع من التأمين على الحياة عن سابقه في أنه لا يرتبط بنوع آخر من منتجات التمويل المصغر كالإقراض، كما أنه يهتم بدرجة أكبر بالعملاء حيث يعمل على تغطية فترة ما بعد وفاة العميل كما يمكن لإسرة العميل الحامل لوثيقة التأمين و بخاصة الأزواج و الأطفال الإستفادة هم أيضا من مزايا هذا التأمين.[16]

- التأمين على الحياة طويل الأجل: و في هذا النوع يرتبط التأمين بنوع أخر من المنتجات، هو الإدخار المصغر، حيث يقوم العميل بدفع مبلغ معين في شكل أقساط خلال فترة طويلة نسبيا، و إذا ظل العميل على قيد الحياة بعد إنتهاء فترة التأمين المحددة فمن حقه الحصول على مبلغ ثابت يدفع مرة واحدة، أما إذا مات العميل قبل نهاية المدة المحددة فمن حق الورثة المنتفعين الحصول على هذا المبلغ.

2- التأمين الصحي: تعتبر الصحة أولوية بالنسبة للفقراء لتعزيز فرصهم في زيادة الدخل والبقاء على قيد الحياة، فالمرض بالنسبة للفقراء يعتبر خسارة بالنسبة للمال والوقت الإنتاجي لهم لمن يعتني بهم أثناء مرضهم، ورغم ذلك يغطي التأمين المصغر الصحي عادة مجموعة محدودة فقط من العلاجات بهدف إبقاء الأقساط التأمينية منخفضة القيمة ليتمكن الفقراء من دفعها.[17]

---

[13] مركز التأمين الأصغر، **التأمين الأصغر في البلدان النامية – إستكشاف الفرص في التأمين الأصغر**، بوابة التمويل الأصغر،2009، ص 4

[14] جيم روث، دومينيك ليبر و مايكل جيه ماكورد، **الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر 100 بلد في العالم**، مركز التأمين الأصغر،2007، ص 37

[15] نفس المرجع، ص 38

[16] أمين قسول، ، مرجع سبق ذكره، ص 16

3- التأمين على الممتلكات: تقدم القليل من المؤسسات منتج التأمين على الممتلكات كالمنازل والأصول لصالح الفقراء بسبب الصعوبات التي تواجهها مقارنة بالنوعين السابقين من التأمين على الحياة والتأمين الصحي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الفقراء في النامية يعيشون في مساكن متواضعة في أماكن خطرة ولا يملكون صكوك ملكية، أضف إلى ذلك أن تكلفة تسوية الخسائر و المطالبات تجعل من التأمين عملا غير مجدي خاصة مع صغر حجم الأموال المؤمن عليها وانخفاض قيمة الأقساط التأمينية التي يدفعها الفقراء.[18]

4- التأمين الزراعي وتأمين المؤشرات: رغم إرتفاع الطلب على التأمين الزراعي ورغم أهميته في تغطية خسائر محاصيل المزارعين المبتدئين وحماية ثرواتهم الحيوانية، إلا أن معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديمه لهم بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي خاصة مع إعتمادهم الكبير مع الطقس من جهة و لصعوبة التقييم والرقابة على الإحتيال من جهة أخرى، ومن بين الحلول الواعدة للتغلب على الخطر الأخلاقي في التأمين المصغر الزراعي ما أصبح يعرف بالتأمين المصغر الزراعي ما أصبح يعرف بتأمين المؤشرات الذي يحاول تغطية مخاطر الطقس الذي يتعرض لها المزارعون، و من أمثلة ذلك ما تقوم به بعض المؤسسات مثلا من خلال توفير التأمين ضد مخاطر الفيضانات أو الجفاف فيشكل بطاقة سارية المفعول لمدة معينة يتم شرائها من قبل المزارعين.[19]

5- منتجات التأمين المصغر المركبة: نظرا للقدرات المادية للأسر الفقيرة وعدم قدرتهم على فهم منتجات التأمين وعدم قدرتهم على إتخاذ قرار بشأن الكيفية المثلى لإدارة المخاطرة الذين يتعرضون لها، ظهرت منتجات تأمينية مركبة تتكون من حزمة من أنواع المنتجات التأمينية المختلفة كتأمين على الحياة و الصحة و الممتلكات، ومن مزايا هذا النوع أن الأسر الفقيرة تستطيع الحصول على خدمات تأمينية أكثر وتدخر تكاليف المعاملات، لكن في المقابل قد يشتمل هذا النوع على بعض السلبيات من خلال ما يسمى بالفوائد الشكلية، وهي فوائد يدفع العميل مقابلها ولكنها لا تشكل أولوية قصوى بالنسبة له.[20]

هنا يمكن القول أن التأمين المصغر ما هو إلا حماية لمدخرات ومصالح الأفراد محدودي الدخل، بحيث يشجعهم على الإستثمار حتى بتلك المدخرات القليلة، ونجد أنه مرتبط إرتباط وثيق بالمنتجين السابقين، إذا لا يمكن الحصول على تمويل أصغر ما لم تكن وضعت تأمينا عليه لأن الفئة المحدودة لا تضمن المؤسسات أنها ستسترجع حقوقها، وأيضا الإدخار فوجب على الأفراد وضع تأمينا عليها لأنها تعتبر بالنسبة لهم رأس مالهم الموضوع داخل مؤسسات التمويل الأصغر .

المطلب الثالث : المؤسسات المالية للتمويل المصغر في الجزائر

أكيد أنه لا يوجد تمويل مصغر دون وجود مؤسسات عاملة في مجاله، حيث أنها دائما تخضع للسلطة الرقابية من قبل الدولة وهذا راجع لكونها أصلا تابعة للدولة، وتكون لها عدة فروع في مناطق مختلفة في الجزائر، وعلى حسب حالة الجزائر يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

[17] جيم روث، دومينيك ليبر و مايكل جيه ماكورد، مرجع سبق ذكره، ص 34
[18] نفس المرجع السابق، ص 42
[19] مركز التأمين الأصغر، مرجع سبق ذكره، ص25-26
[20] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 17

أولا: البنوك العمومية

تقوم خمس بنوك عمومية بالعمل في مجال التمويل المصغر، من خلال عقد شراكة يجمعها بالوكالة الوطنية لتسيير القرض، من أهم سمات هذا النوع من البنوك أنها قد تكون في شكل بنوك تجارية، بنوك زراعية أو بنوك تنمية كما أنها تخضع للتنظيم و الإشراف من قبل الدولة، و لديها شبكة كبيرة من الفروع في العادة تصل إلى المناطق الثانوية التي لا تخدمها البنوك الخاصة، إلا أنها تعاني من عيوب كثيرة، فهي غالبا ما تكون غير مربحة، لذلك يجب أن تكون مدعومة بشكل كبير من أجل إستمرار عملها، كما أنها في كثير من الأحيان لا تخدم أكثر الفقراء، وتضع التفويضات المسيّسة تركيزا غير مبررا على تدفقات القروض وليس على إستردادها والتي غالبا ما تكون قروضا بأسعار فائدة مدعومة إضافة إلى أنها تمتاز بضعف وفي بعض الأحيان إنعدام الرقابة و المتابعة.[21]

ثانيا: البنوك الخاصة

تعتبر البنوك الخاصة واحدة من المؤسسات المالية المقدمة للتمويل، وهي بنوك صغيرة الحجم نسبيا يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة عادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وأصول قابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر، هي تحاول دوما تجنب المخاطرة التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وقلة إمكانياتها المالية ، وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديرها من خبرات بنكية وما بحوزته من خبرة المتعاملين ويقتصر هذا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية .[22]

وتمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك آخر حسب إمكاناتها المادية و المالية وإمكانات إدارتها، ضمن قواعد أساسها تعظيم الربح بأقل تكلفة ممكنة، وهذا حسب الإطار القانوني المحدد في الدولة التي تعمل فيها .[23]

ثالثا: وكالات تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر وكالات الدعم في الجزائر أهم مؤسسة للتمويل الأصغر إذ نرى أن جل الشباب الجزائري يتجه نحو هاته الوكالات لطلب الدعم المالي أو بالأحرى التمويل وهنا سنتعرف بإختصار على أهم وكالات الدعم في الجزائر حيث نجد :

أ- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال إستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل، ظهر القرض المصغر لأول مرة سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

---

[21] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

[22] صفاء حمادي، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر"دراسة حالة وكالة بنك البركة – الوادي"**،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014-2015، ص 4

[23] مقابلة مع السيد صوالح محمد هواري، موظف بالبنك الخارجي الجزائري ورقلة BEA،31-03-2022، ساعة 11:30 (مقابلة شخصية)

و قد تبين خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض في الجزائر، وبناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عدد معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

الوكالة ومهامها: تشكل الوكالة لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم و نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلا غ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه أخص ما يلي:
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز.[24]
- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام إتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم و ذلك لحساب الوكالة.[25]

ب – الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والموافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية: مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع ،من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.

1– المساعدات المالية : يمثل القرض على شكل هبة من 27 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع والتخفيض في الضرائب البنكية؛

[24] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ التصفح 29-03-2022

[25] [25] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره .

2- **المساعدة في الحصول على التمويل** : البنك (70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان **المشترك ويقدم الجهاز صيغتين في** التمويل:

مختلطة : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة

الثلاثي : المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية :[26]

- المساهمة الشخصية : 1- 2 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع .

- الوكالة : من 28- 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع ،قرض على شكل هبة.

- البنك : 70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.[27]

- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.[28]

ج) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الإجتماعي، وفي سنة 2004 أنيط الصندوق الوطني للتأمين من البطالة بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، و في أواخر جوان 2010 إثر تقويم مساره، إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديد لتلبية طموحات الفئة الإجتماعية المعينة ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة وهذا بإستحداث إجراءات جديدة تهدف إلى تسريع إطلاق المشاريع الإستثمارية من خلال إنشاء لجان في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لإعتماد وتمويل المشاريع.[29]

نرى أن الجزائر تتواجد بها مؤسسات مالية كثيرة منها البنوك العمومية، ومنها وكالات تقديم القرض المصغر لذلك سيكون التمويل المصغر متاحا للتطبيق بسبب كثرة المؤسسات المالية.

المطلب الرابع : متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر

إن تطبيق خدمات التمويل المصغر تستوجب توفر مجموعة من الشروط و الصفات داخل مؤسسات التمويل الأصغر (البنوك بصفة خاصة) وهاته الصفات والإجراءات هي:

أولا: تطبيق خدمة التمويل المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات و هي كالتالي:

[26] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب www.ansaj.dz تاريخ التصفح 29-03-2022

[27] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مرجع سبق ذكره.

[28] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz تاريخ التصفح 31- 03- 2022

1-تعيين ضابط إئتمان: ضابط الإئتمان هو حلقة الوصل بين المنشآت الصغيرة و الحرفية والمؤسسة التمويلية، هو الذي يروج لنشاط المؤسسة ويتولى تقييم المحفظة التي يعمل فيها وتحديد إحتياجاتها ثم يتولى مسؤولية مراقبة تدرج نشاط العميل ومتابعة سداد أقساط القروض، ومساعدة العميل في حل المشاكل التي تعترضه.[30]

2-الولوج السريع: وهو الموافقة السريعة على القرض والصرف السريع دون تعطيل العميل مسألة أساسية له وهي في الغالب السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى التعامل مع مقرضي الأموال حتى بفوائد عالية جدا.

3-الشروط واضحة، سهلة ومرنة: يجب إبقاء تكاليف الصفقة منخفضة دائما، وأيضا الصبر على العميل، ولو حدث العكس يصبح الأمر تدخلا في المشروع الصغير حيث أن وضع قيود على إمكانيات إستخدام الأموال قد لا يعطي لمالك المشروع متناهي الصغر المرونة في إستخدام الأموال المستلمة.[31]

4-الخدمات الدائمة: تقديم خدمات الإقراض بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط، إن عدم توفر هذه الصفة تعتبر نقطة الضعف الأساسية لكثير من المشاريع والتي على الرغم من فعاليتها لا تضع نصب عينيها هدف تقديم الخدمات المالية بشكل دائم ومستمر.

5- الضمانات البديلة وبدائل الضمانات: يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة تستخدم العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة بإسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات، وتعتبر ضمانات المجموعة مثالا على النوع الأول، أما الممتلكات الشخصية مثل الآلات و المجوهرات فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات .[32]

6-السياسات الحكومية: تعمل الحكومة على حماية الإستثمارات الكبيرة عن طريق توفير المنافع المباشرة لها مثل الصرف الأجنبي والامتيازات الحكومية و الإعفاءات و تحمي المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية عن طريق تعميق العلاقة مع الحكومة بشكل ظاهر أو غير ظاهر مشروع أو غير مشروع، أما المشروعات الصغيرة فتواجه بتعقيد إجراءاتها وتطبيق اللوائح الحكومية التي تفرضها المشروعات الحكومية فهي تعاني لعدم إرتباط إحتياجاتها بالمصالح الحكومية.[33]

ثانيا: تطبيق التأمين المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات و هي كالتالي

1- التأمين على القرض والمدخرات الإجباري: كل من يأخذ تمويلا وجب عليه ترك نسبة من التمويل كتأمين عليه ونفس الشيئ في حالة تقديم المدخرات للمؤسسات التمويل المصغر.

2- مشروع الضمان المشترك: أي أن المجموعة توفر التأمين بدلا عن الضمان الغير الموجود لفقراء الريف و يهدف الأمر إلى تقليل المخاطر التي تنتج عنه.

---

[30] صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان المفهوم النماذج و التطبيقات**، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، الخرطوم،2010، ص 34

[31] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر – نصوص و حالات دراسية**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص 34

[32] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان،مرجع سبق ذكره، ص 34

[33] أبوبكر آدم طاهر، محمود محمد عبد العزيز، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص و التحديات**،جامعة نيالا السودان، ص 9

3– الحوافز الإيجابية: و ذلك بمكافئة العملاء ذوي السداد النظيف و الذين ليست لديهم مطالبات خلال العام.[34]

ثالثا: تطبيق خدمة الإدخار المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات و هي كالتالي :

1– إجبار العملاء على وضع نسبة محددة من التمويل المقدم لهم كإدخارات: وهذا بفرض نسبة معينة من التمويل تذهب للإدخار؛

2– نشر ثقافة الوعي الإدخاري في المجتمع: مما نشاهد في المجتمع هو نقص معرفتهم بالثقافة الإدخارية؛

3– تقليل المعاملات النقدية: إن تقليل المعاملات المالية من شأنه أن يساهم في نشر الوعي الإدخاري داخل المجتمع؛

4– بناء علاقات جيدة مع المدخرين: إن العلاقة الجيدة مع المدخرين هي من شأنها أن تجذب مدخرين آخرين جدد.[35]

[34] يونيكونز للإستشارات المحدودة، ترجمة محمد خيري فقير، **رؤية و تنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان**،السودان، 2006، ص 29-30

[35] يونيكونز للإستشارات المحدودة مرجع سبق ذكره، ص 34

شكل رقم (01) يوضح متطلبات تطبيق التمويل المصغر

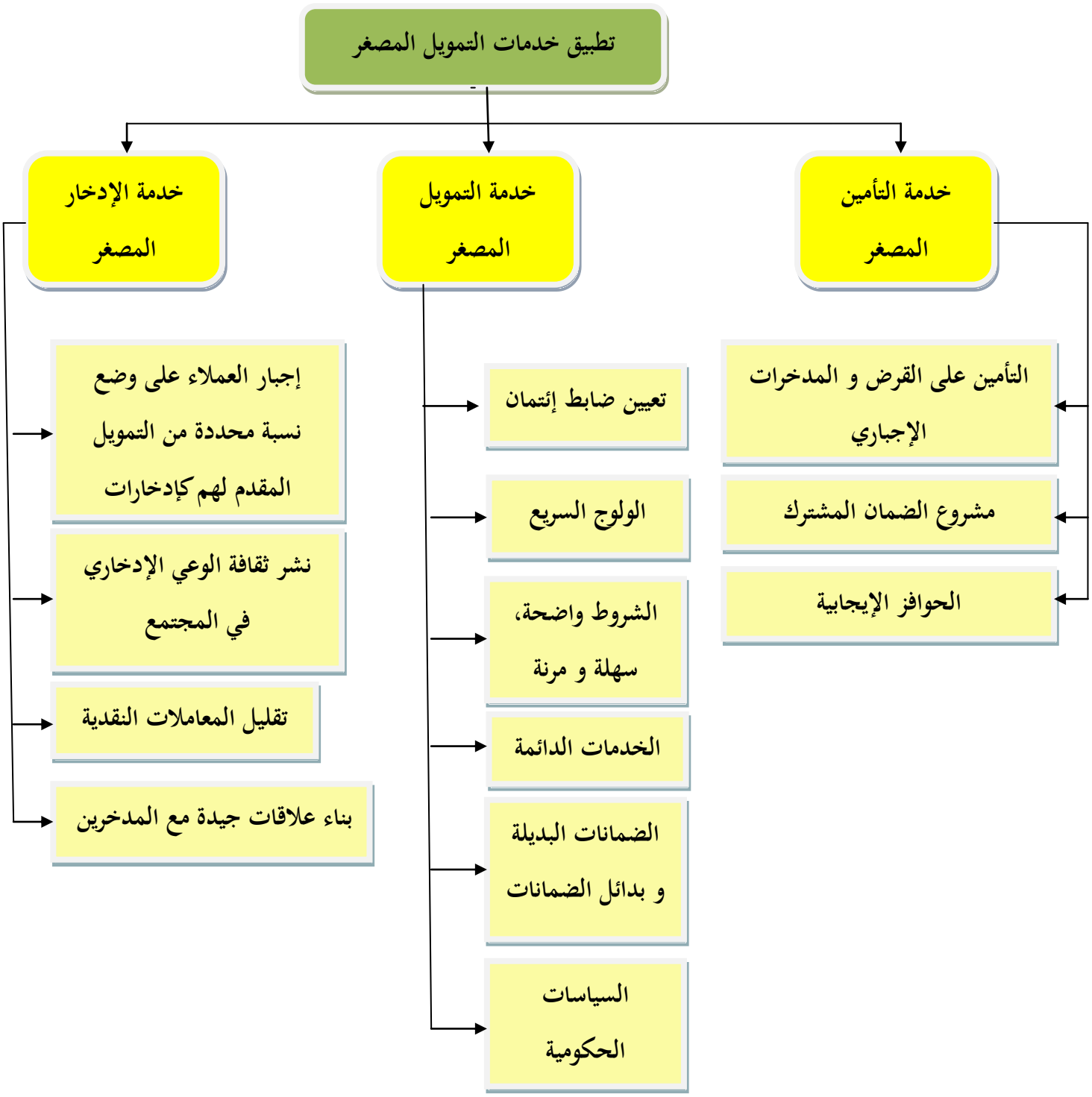

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات السابقة

نستنتج مما سبق أن لخدمات التمويل المصغر دورا فعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وترفع من روح التكافل الإجتماعي بين الأفراد والمؤسسات المالية ونخص بالذكرخدمتي الإدخار و التأمين لأنهما تحصيل حاصل فقط من تطبيق خدمة التمويل المصغر إذ هما مقترنان بالتمويل بشكل عام أي لابد من تطبيق التمويل المصغر فقط حتى تطبق هاتين الخدمتين وأيضا كثرة المؤسسات المالية تجعل من التمويل المصغر متاحا جدا للتطبيق في الجزائر.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

بإعتبار خدمات التمويل الأصغر أصبحت الشغل الشاغل في العالم العربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، فهي تحتل مكانة هامة في الإقتصاد العالمي، فقد تمت معالجتها في كثير من الدراسات المختلفة و سنتناول فيما يلي بعض الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنتناول في هذا المطلب أهم الدراسات العربية التي عالجت موضوع بحثنا و هي كالتالي:

1- دراسة أمين قسول بعنوان " **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية – دراسة تجارب دول عربية**"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على متطلبات تقديم منتجات التمويل المصغر بالبنوك الإسلامية بالإضافة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز دور و أهمية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية و الحد من الفقر.
- الوقوف على مختلف الأساليب التي يمكن أن تستعملها البنوك الإسلامية لدخول سوق التمويل الأصغر.
- إبراز تحديات و عوائق تقديم التمويل المصغر بالبنوك الإسلامية ببعض الدول العربية.[36]

بعض النتائج المتوصل إليها :

التمويل المصغر يمكن أن يكون بالفعل أداة فعالة للتنمية و محاربة الفقر في الدول النامية، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، حيث أن إتاحة تمويل مصغر للفقراء متنوعة ومناسبة لهم مثل غيرهم، كافية وقادرة على حمايتهم وتحسين ظروف حياتهم وتحقيق الأهداف الإنمائية، وهذه النتيجة إثبات لأولى فرضيات هذه الدراسة .

- إقتصر تقديم الخدمات المالية للشرائح الأفقر في المجتمع على المنظمات غير هادفة للربح لفترة طويلة، وفي العقود القليلة الماضية ظهرت هياكل مؤسساتية مبتكرة وعديدة لخدمة هذه الشريحة من الناس بأساليب تجارية، وإن كان من الواضح أن هنالك إمكانية كبيرة لتوظيف أدوات ونماذج مؤسساتية مختلفة لتقديم منتجات التمويل المصغر للفقراء، إلا أن البنوك التجارية الخاصة يمكن أن تتفوق على جميع النماذج المؤسساتية التقليدية الأخرى، وأن تكون النموذج المؤسساتي الأنسب لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل .
- تعتبر سوق التمويل المصغر سوقا واعدة تنبئ عن فرص كبيرة لتحقيق الأرباح والنمو حيث يمكن أن يكون تقديم الخدمات المالية للفقراء مربحا للجهة التي تقوم بتقديمها خاصة في ظل ما تعد به تكنولوجيا الإتصالات الحديثة من تخفيض كبير في تكلفة

[36] قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراء غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016

المعاملات المالية المقدمة للأفراد، وقد بدأت البنوك التجارية في شتى أنحاء العالم بالدخول في سوق التمويل المصغر مدفوعة بالمنافسة و الرغبة في الحصول على حصة من هذه السوق المربحة، وبإمكانها أن تجني الكثير من الأرباح من خلال عملها مع الجهات القائمة و العاملة في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر للفقراء ومحدودي الدخل، وهذه النتيجة والنتيجتان السابقتان إثبات لثاني فرضيات الدراسة.[37]

2- دراسة المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء بعنوان "**البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر : جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**"

هدفت الدراسة البحث عن بعض العوامل التي أثرت في دخول البنوك التجارية المشاركة في هذا المؤتمر إلى عالم التمويل الأصغر، و الأساليب التي إتبعتها هذه البنوك في دمج التمويل المصغر ضمن عملياتها.[38]

و النتيجة المتوصل إليها كانت كالتالي

على الرغم من أن كل البنوك إستحدثت بعض التقنيات وأساليب مبتكرة في مجال التمويل المصغر، فما زال الكثير منها بحاجة إلى تعديل الأدوات وإجراءات التشغيل وأسعار القروض الخاصة بها، لتتسق مع أدواتها خدماتها وجعلها أكثر ملائمة لعملاء التمويل الأصغر.[39]

3- دراسة أماني حسن يوسف بعنوان "**الإقراض متناهي الصغر في مصر و توجهاته المستقبلية : تجارب من الخبرات الدولية**"

تناولت الدراسة العلاقة بين الإقراض المتناهي الصغر وسياسات مواجهة الفقر في مصر حيث أصبح توجها دوليا تعتمد عليه حكومات الدول النامية، فتم تناول سياسات مواجهة الفقر عن طريق تحليل وضع الفقر في مصر، وتوضيح أسباب الفقر على جدول أعمال الحكومة المصرية، ودور الإقراض المتناهي الصغر و دوره في تخفيف حدة الفقر و تحديد الفئة المستهدفة منه، وتناول آلياته في تخفيف حدة الفقر.

النتائج المتوصل إليها

أهم عوامل نجاح منهجية مصرف جرامين في بنجلاديش هي قيادة البروفيسور "محمد يونس" مؤسس التجربة وإيمانه بأهمية التمويل المؤسسي، والتركيز الشديد على الفقراء وإعطاء الأولوية للنساء الريفيات الفقيرات، وكذا وجود نظام الإقراض الجماعي بهدف الضمان على أن يتم سداد القروض مما تسمح لهم بممارسة أعمال مدرة للمال، من خلال نظام قروض صغيرة و سداد أسبوعي.[40]

4- دراسة أبوبكر آدم طاهر و محمود محمد بعنوان "**تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص و التحديات**"

---

[37] أمين قسول، **مرجع سبق ذكره**

[38] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة رقم 12، **البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر : جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**

[39] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سبق ذكره

[40] أماني حسن يوسف، **الإقراض متناهي الصغر في مصر و توجهاته المستقبلية : تجارب من الخبرات الدولية**، مذكرة ماجيستار، مصر،2011، ص 11

تناولت هذه الدراسة مختلف التحديات التي واجهت هاته التجربة في دارفور ومن بين هاته التحديات هي السياسات الحكومية التضخم، عدم القدرة على السداد، ومشكلة الإنحراف على المشروع الممول، وعدم تناسق الأقساط المدفوعة، ناهيك عن مختلف التحديات اليومية .[41]

النتائج المتوصل إليها

– ضعف ثقافة التمويل الأصغر لدى المستهدفين بسبب حداثة التجربة وعدم نشر ثقافة التمويل الأصغر بينهم.

– مشكلة تحديد معايير الفقراء وإختيار المستهدفين .

– عدم الاستجابة السريعة من قبل المستهدفين لبرنامج التمويل الأصغر بسبب الحواجز وإنعدام الثقة بالنفس والتخوف من الجهاز المصرفي.

– صعوبة توفير منافذ التسويق للمنتجات الصغيرة الممولة .

– تخوف المصارف من الدخول في مجال التمويل الأصغر بسبب نقص الضمانات وارتفاع المخاطرة.

– العقلية السائدة لدى المستهدفين بأنهم فاشلون و لا يثقون في مشروعهم .

– السياسات الحكومية لها الدور الكبير في هذا و بسبب دعمها للمشروعات الكبيرة و تعقيد إجراءات المشروعات الصغيرة .[42]

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

1–دراسة بعنوان"**""The Microfinance Experience with Savings Mobilization**"

تناولت هذه الدراسة تصميم منتجات الادخار بحيث تستجيب لخصائص مختلف قطاعات السوق والنظر في الإيرادات والعادات الاستهلاكية والاجتماعية والإلتزامات، والطموحات الشخصية المحيطة بالظروف الاقتصادية وتجتذب منتجات الادخار الطوعية الفردية عددا أكبر من المودعين، وحجم مدخرات أعلى من المدخرات الإلزامية نتيجة لذلك، فان سوق المدخرات الطوعية لا تقتصر علي أولئك الذين لا يدخرون إلا بشرط مسبق للحصول على الإئتمان. إذ أنه يجب تعليم القراء كيفية الإدخار، وضرورة تعليمهم الإنضباط المالي، وتمثل المدخرات الإلزامية ودائع مطلوبة كشرط للحصول على قروض صغرى، حيث يقوم المقترض بإيداع جزء من مبلغ القرض الذي تحصل عليه كمدخرات مع كل قسط من أقساط سداد القرض، و يمكن للمودع سحب الودائع في نهاية دورة القرض أو في حالة إنتهاء عضويته في مجموعة الإئتمان التي سبق وأشرنا إليها في منهجية الإقراض المصغر، ونظرا إلى أن المودع لا يتحكم في مبلغ الإيداع ولا توقيت السحب، فإن الفقراء يعتبرون المدخرات الإلزامية كتكلفة إضافية يجب عليهم تحملها من أجل الحصول على قروض في شتى مجالات الحياة ، المدرسية .

النتائج المتوصل إليها

– إن المدخرات إلزامية و يجب على كل فرد الإدخار و أصبحت المدخرات شيئ عادي .

[41] أبوبكر آدم طاهر و محمود محمد، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص و التحديات**، السودان

[42] أبوبكر آدم طاهر و محمود محمد، **مرجع سبق ذكره**

– نظام الحياة جعل من الأسر الفقيرة تدخر طوعا لا إلزاما في المؤسسات المالية بهدف العيش الحسن و موافقة متطلبات الحياة العادية، الدراسة، الإستهلاك، إلخ .[43]

2– دراسة بعنوان "**Basil Hans: Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty**

هدفت الدراسة أن التمويل الأصغر هو أحد المنتجات الجديدة التفكير التنموي و صناعة السياسات، وهو خليط من بين الإصلاحات الصناعية و المالية و المؤسسية في السيناريو الحالي لتنمية الإقتصاد بالنسبة للدول النامية مثل الهند، وقد جاء التمويل الأصغر كطفرة في فلسفة و ممارسات القضاء على الفقر، و التمكين الإقتصادي، والنمو الشامل، ولكن بسبب ضخامة القهر والتعقيدات الإقتصادية في هذه الدول. إن التمويل الأصغر يمثل أجندة غير مكتملة، لذلك فالهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحويل التركيز من مجرد قدرة مالية إلى القضاء على الفقر و تمكين الأشخاص .

النتائج المتوصل إليها

– تقديم منظومة من الخدمات الإجتماعية و المالية.

– مساعدة الأعضاء على ممارسة أخلاقيات السداد و التلاحم الإجتماعي.

– وجود أمور مثل القدرة على التعامل و الخضوع للمساءلة و الإستدامة في كل مؤسسات التمويل الأصغر.[44]

3–دراسة بعنوان " **Where does Microfinance Flourish? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context**"

هدفت هذه الدراسة ما إذا كان نجاح مؤسسات التمويل الصغير يعتمد على سياق المستوى القطري، ولاسيما ملامح الإقتصاد الكلي، وجعل تقييم مؤسسات التمويل المصغر أدق و يمكن أن يساعد على تحديد التمويل المصغر في الصورة الأوسع من التنمية الإقتصادية، تم جمع بيانات عن 373 مؤسسة تمويل مصغر، وتم دمجها مع بيانات إقتصادية ومؤسسات قطرية، نشأت أدلة عن التكامل بين أداء مؤسسات التمويل المصغر والإقتصاد الأوسع، على سبيل المثال تكون مؤسسات التمويل الصغير أكثر عرضة لتغطية التكاليف عندما يكون النمو أقوى ، ومؤسسات التمويل المصغر في الإقتصاديات الأعمق ماليا تنخفض تكاليفها التشغيلية والإفتراضية وتفرض أسعار فائدة أقل، وهناك أدلة على التبادل و التنافس، على سبيل المثال ترتبط الصناعات التحويلية وزيادة مشاركات القوى العاملة بتباطؤ إنتشار مؤسسات التمويل المصغر عموما، فإن وضع البلد يبدو كمحدد مهم لأداء مؤسسات التمويل المصغر، ويكون أدائها محكومة بالبيئة التي أنشأ فيها .

النتائج المتوصل إليها

هي أن نجاح مؤسسات التمويل المصغر يتأثر بشكل كبير بالإقتصاد الكلي والبيئة المؤسسية، بينما السياق الوطني ليس هو كامل القضية، إلا أن آثاره لا يمكن تجاهلها، وهي منهجية بما يكفي لتؤخذ بعين الحسبان عند تقييم مؤسسات التمويل المصغر.[45]

[43] Bamako 2000**: Innovations in Microfinance The Microfinance Experience with Savings Mobilization**،2000
[44] Basil Hans، Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty.CGAP
[45] Christian Ahlin، Jocelyn Lin، Michael Maio، Where does Microfinance Flourish? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context، CGAP، August 2008

المطلب الثالث : علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة

من خلال عرضنا للدراسات السابقة يتضح ما يلي منت خلال الجدول التالي:

الجدول (أ) علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

صاحب الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
أمين قسول 2015	– تشترك الدراستان في أن التمويل المصغر أسلوب فعال في الحد من البطالة و الفقر و إمكانية تطبيق البنوك العمومية خدمات التمويل المصغر – تشترك الدراستان في المؤسسات المالية و هي البنوك العمومية و إذ يعتبر التمويل المصغر أقرب للتمويل المصغر الإسلامي	– شملت إمكانية تطبيق التمويل المصغر الإسلامي بينما دراستنا شملت إمكانية تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية في ورقلة فقط
المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء	تشترك الدراستان في البحث عن العوامل التي من شأنها أن تدخل البنوك العمومية مجال التمويل المصغر – نفس المؤسسات المالية وهي البنوك العمومية	– تختلف السياسات المصرفية في البلدان العربية فحالة الجزائر قد لا يمكن دخول البنوك العمومية الجزائرية مجال التمويل المصغر
أماني حسن يوسف	– تشترك الدراستان في أن الإقراض يعتبر أداة مهمة للتخفيف من حدة الفقر و البطالة إذ له دور إجتماعي وإقتصادي هام	– هاته الدراسة كانت على حساب الأوضاع الإجتماعية في مصر إذ تختلف هنا في الجزائر بحكم أن الجزائر أحسن من مصر إجتماعيا نوعا ما
أبو بكر آدم طاهر و محمود أحمد	– تشترك الدراستان في التحديات التي تواجه تطبيق خدمة التمويل المصغر في كلا من الجزائر و السودان وأيضا ضرورة وجود التمويل المصغر الذي يوجه إلى الفقراء	– يعتبر التمويل المصغر ليس جديدا على دولة السودان أما في حالة الجزائر فهو منتج جديد
Bamako 2000	– تشترك الدراستان في أن الإدخار إسلوب فعال أيضا و هذا لإستمرارية التمويل المصغر وهناك الإلزامي و الطوعي وهما ضروريان لإستمرار دورة التمويل المصغر	– نظام الحياة جعل الأسر تدخر طوعا فقط فهنا الاختلاف تتمثل دراستنا في أنها تعتبر الإدخار الإلزامي والطوعي إجباريان
Basil Hans	– تشترك الدراستان في أن التمويل المصغر أحد المنتجات الجديدة التي تستطيع التخفيف من الفقر والبطالة إذ أنه ليس خدمات مالية وفقط بل هو خدمة إجتماعية أيضا	– من خلال هاته الدراسة البنوك العمومية يجب عليها متابعة و مساءلة الأفراد أما في الجزائر وبسبب ذهنية البنوك قد لا تستطيع عمل هاته الخدمة

Christian Ahlin، Jocelyn Lin، Michael Maio 2008	تشترك الدراستان في أهمية مؤسسات التمويل المصغر على الإقتصاد العام ووضع البلد يعتبر محدد لأدائها	– تخلف الدراستان بحكم أن صاحب الدراسة أبدى دور مؤسسات التمويل في إطار الإقتصاد القوى لكن في حالة الجزائر فهي لا تزال في طريق النمو

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الدراسات السابقة

مميزات الدراسة الحالية

نظرا للأهمية التي تحظى بها المشاريع المصغرة في إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبالنظر إلى المشاكل والمعوقات التي تعترضها، لاسيما مشكل التمويل نظرا لخصوصياتها، مما يحد من تنميتها وتطورها، يعالج هذا البحث مسألة تمويل هذه المشاريع بصيغة القرض المصغر في الجزائر، وذلك من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية في مجال دعم وتمويل هذه المشاريع. ومن ثم فإن هذا البحث يهدف إلى تبيان أهمية هذه الصيغة في تلبية الإحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة، وكذا إلى تحديد كيفية مساهمة مختلف الهيئات التي تعتمد هذه الصيغة في التمويل، كما أن الهيئات الممولة للمشاريع المصغرة بواسطة القرض المصغر ساهمت في تحقيق العديد من المنافع على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، وذلك من خلال زيادة عدد هذه المشاريع، والرفع من معدلات التشغيل، كما أن هذه التجربة في التمويل تبقى متميزة في هذا المجال في الجزائر بالرغم من بعض التحديات التي تواجهها والتي يجب أخذها بعين الإعتبار في مسار تفعيل آلية التمويل بالقرض المصغر في الجزائر.

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول إتضح لنا أن التمويل المصغر أداة فعالة للحد من البطالة وهنا يستطيع للمستثمرين الناشئين اللجوء إلى المؤسسات البنكية لطلب التمويل والدعم وهذا بسبب الخدمات التي تنتج عنه ولقد تعرفنا عليها وهي التمويل والتأمين والإدخار ويتطلب تطبيق هاته الخدمات مجموعة من المتطلبات التي ذكرناها في هذا الفصل .

من خلال إستعراض أهم الإختلافات و التشابه بين دراستنا و الدراسات السابقة توصلنا إلى أنها تؤكد على أن التمويل المصغر يعتبر عنصرا فعالا في التنمية والتطور وأيضا وسيلة إنقاذ المستمرين الناشئين من الضياع .

الفصل الثاني

تمهيد

تطرقنا فيما سبق إلى المفاهيم المتعلقة بالتمويل المصغر وخدماته ومتطلبات تفعيله وأهم الجهات المقدمة له في الجزائر وكذلك الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل إختبار مدى تطبيق الجانب النظري لموضوع متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية، وسنحاول تجسيد ما درسناه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، لذلك سوف يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي:

- المبحث الأول : الطريقة والأدوات.
- المبحث الثاني : إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

من خلاله سنتطرق إلى

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

من خلال هذا المطلب سنعمل على تقديم مجتمع الدراسة و هي البنوك التالية:

أولا: تقديم عام لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري BEA

نشأ البنك الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشآت الإقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الإستقلال، وذلك طبقا للأمر 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى وذلك في إطار التخطيط الوطني، في سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة بتاريخ 05 فيفري 1989، وتحصل بنك الجزائر الخارجي على إعتماده الرسمي يوم 17 جانفي 2002، ولديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي كما له فرعين في الخارج هما:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا (BIA).
- البنك العربي للإستثمارات في التجارة الخارجية الموجود في أبوظبي (A.B.I.F.T).

تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية من جمع الودائع و منح القروض، بالإضافة إلى تكلفه بتمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للإستراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، يضم مقر بنك الجزائر الخارجي تسعة مديريات متخصصة حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني، و بالنسبة لولاية ورقلة توجد مديرية جهوية ووكالة في بلدية ورقلة، وكما توجد وكالة في حاسي مسعود وأخرى في تقرت، بالإضافة إلى وكالات أخرى في مختلف بلديات الولاية.

بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة التابعة للمديرية الجهوية للجنوب أنشأت هذه الوكالة سنة 1970، وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الإقتصاد الوطني، من ضمن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية للزبائن وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن، أما بالنسبة للتنظيم الداخلي فهو يتمثل في الهيكل التنظيمي للوكالة والمعتمد على السلم التصاعدي (ملحق الهيكل التنظيمي للوكالة).[46]

- تطوير عملية التجارة الخارجية.
- يمنح إعتمادات و ضمانات للمصدرين و المستوردين المحليين.
- يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك.
- تسيير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سوناطراك).
- تكوين علاقات عديدة مع البنوك و الهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي.
- تقبل الودائع من عند كل شخص طبيعي أو معنوي.

[46] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz تاريخ التصفح 23-04-2022

- تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.[47]

مثل كل البنوك فإن البنك الخارجي الجزائري يتكون من شبكة مديريات جهوية موزعة عبر كامل التراب الوطني و تمثل 9 مديريات رئيسية وهي: المديرية الجهوية بعنابة، المديرية الجهوية الجزائر العاصمة، المديرية الجهوية الجزائر الوسطى، المديرية الجهوية بالبليدة، المديرية الجهوية بوهران، المديرية الجهوية بقسنطينة، المديرية الجهوية بتلمسان، المديرية الجهوية بمستغانم، المديرية للجنوب بورقلة و هذه الأخيرة تتفرع لتسعة وكالات وهي: وكالة الوادي، وكالة تقرت، وكالة حاسي مسعود1، وكالة حاسي مسعود 2، وكالة غرداية، وكالة عين أم الناس، وكالة حاسي الرمل، وكالة الأغواط، وكالة ورقلة.[48]

ثانيا : تقديم عام لمؤسسة بنك التنمية المحلية BDL

نشأ عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 30 أفريل 1985ليقوم بالمهام التالية:

- تلقي الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل من الأفراد و المؤسسات.
- تمويل التجارة الخارجية.
- تمويل الجماعات و المؤسسات المحلية بواسطة قروض قصيرة الأجل، متوسطة و طويلة الأجل و هو الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله.
- تقديم القروض قصيرة الأجل لفائدة الأفراد العاديين.[49]

ثالثا : تقديم عام لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وطنية مالية تم إنشائها سنة 1982 كبنك تجاري ذو شخصية معنوية و ربحية ذو استقلالية مالية رأسمالها 000.000.000 1 دج وهذا حسب المرسوم الرئاسي 82/206 الصادر في 1982/03/13 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 1982/06/12 ولقد حدد مقر المديرية العامة للبنك في الجزائر العاصمة وهذا حسب المرسوم الرئاسي 200/82 الصادر في 1982/06/12 وذلك بعدما كان المقر في البليدة وهكذا أصبحت الجزائر العاصمة المقر الإجتماعي لبنك BADR، و لا يمكن تحويل المقر إلا بأمر استعجالي يصدر عن مجلس الإدارة.

أن بنك بدر واحد من خمسة بنوك تجارية في الجزائر و قد تعرض لإصلاحات متعاقبة من خلال القانونين 12/86 و 06/88 وبموجب هذا الأخير أصبح لهذه البنوك استقلالية تامة في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد في الجزائر.

تم تحويل بنك البدر إلى شركة بالأسهم فصارت مؤسسة عمومية في شكل تجارية بالأسهم ورسماله مقدر بمبلغ 2.200.000.000 دج مقسمة إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم و يقدر الرأسمال الاجتماعي لبنك البدر حاليا بمبلغ 3.300.000.000 دج مقسم إلى 3300 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم و يمكن رفع رأسمال البنك بفعل توسعة النشاط.

[47] وثائق معطاة من طرف المؤسسة

[48] السيد صوالح هواري موظف بالبنك الخارجي الجزائري BEA،وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 09:33 (مقابلة شخصية)

[49] موظفة بقسم الإقراض ببنك التنمية المحلية، وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 10:20 (مقابلة شخصية)

وبصدور القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض تركز الاصلاح في بنك البدر على تنمية الفكر المصرفي في حياة الفلاح الريفي البسيط بحيث أصبح البنك يتكون أولا من صناديق فائدة منخفضة وثانيا من صندوق مركزي للقرض الفلاحي يضمن تناسق تقني و استراتيجي بين مختلف الصناديق الجهوية وأصبح بنك بدر بنك شامل يتدخل في تمويل كل قطاعات النشاط ومن الجدير بالذكر أن بنك البدر يتكون من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري مهمتها تنمية وتطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، أما آن فقد أصبح يحتضن 286 وكالة و31 مديرية جهوية.

رابعا : تقديم عام لمؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA

تأسس هذا البنك بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الإشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للإقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في إسترداد البلاد لسيادتها الإقتصادية وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة.

و تتمثل أهدافه فيما يلي:

- تعبئة المدخرات الوطنية.
- منح القروض للقطاعات الإقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية.
- كل العمليات المصرفية و التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- سداد الفراغ الذي أحدثته البنوك التجارية.[50]

المطلب الثاني منهجية الدراسة الميدانية

نهدف في هذا الجزء إلى توضيح الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة بغية تعريف الباحثين بها وتمكنهم من إعادتها أو التحقق منها، نحاول فيما يلي توضيح محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها وإثبات فرضياتها، وذلك من خلال تحديد مصادر جمع البيانات وأسلوب جمعها وكذا إبراز أهم الخطوات المعتمدة في إستخدام أداة الدراسة والكشف عن دلالة صدقها وثباتها .

أولا : منهجية و أدوات الدراسة

سنحاول في هذا الفرع تقديم المنهجية المتبعة في الدراسة:

– منهجية الدراسة

للقيام بدراستنا المتمثلة في "متطلبات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية" تم إستخدام المنهج الوصفي، لكونه أكثر وأنسب المناهج البحثية لوصف معطيات الدراسة و تحليلها بإستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تساعد الباحث في تجنب التحيز في تحليل النتائج.

[50] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ التصفح 23-04-2022

ثانيا: أدوات وخصائص الدراسة الميدانية:

أ – أدوات الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في فئة من موظفي البنوك العمومية بولاية ورقلة، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تقرر إستخدام أسلوب العينات بالإعتماد على "أسلوب العينة العشوائية البسيطة" في إختيار موظفي البنوك العمومية بمنطقة ورقلة والعينة مشكلة من 33 موظف وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الإستمارات الموزعة كما هي موضحة في الجدول رقم (01) والذي يبين الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان.

جدول (01) الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
الإستمارات الموزعة	40	% 100
الإستمارات المسترجعة	40	% 100
الإستمارات الفارغة	06	% 15
الإستمارات الملغاة	01	% 2.50
الإستمارات الصالحة	33	% 82.50

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

ب – خصائص عينة الدراسة

1- حسب السن

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	1	3
من 26-40 سنة	26	78.8
أكثر من 40 سنة	6	18.2
المجموع	33	100

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من SPSS v25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من 78 % من مجموع الموظفين يتراوح سنهم ما بين 26-40 سنة أي أن البنوك العمومية تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر الشباب، ويعود ذلك لما تحويه الفئة من نشاط وحيوية وروح العمل، و نجد فئة أكثر من 40 سنة بنسبة أكثر من 18 % وهنا نجد أن البنوك كذلك تعطي إهتماما لعنصر الخبرة في العمل ، أما أقل من 25 سنة فبلغت 3 % هنا نجد البنوك لا تبدي إهتماما كبيرا لهذه الفئة كونها تفتقر للخبرة.

2- حسب المستوى التعليمي

جدول رقم(03) توزيع حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي أو أقل	2	6.1
مهني	4	12.1
جامعي	25	75.8
دراسات عليا	2	6.1
المجموع	33	100

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من SPSS v25

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة مستواهم مرتفع أكثر من 75% لديهم مستوى جامعي، تليها المهني بأكثر من 12% و باقي النسب تتوزع بين الثانوي أول أقل و الدراسات العليا بنسبتين متساويتين بأكثر من 6 %.

3- حسب الخبرة

جدول رقم (04) توزيع حسب الخبرة في البنك

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5	09	27.27
من 6-10	16	48.49
أكثر من 10	08	24.24
المجموع	33	100

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS v25

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة من الفئة من 6-10 سنوات بأكثر من 48.48% وتليها فئة أقل من 5 سنوات بأكثر من 27.27% بينما الفئة من أكثر من10 سنوات بأكثر من 24 % أي أن البنوك تنسق بين الخبرة و إضافة عاملين جدد لمصالحها.

المطلب الثالث طريقة الدراسة :

في هذا المطلب سنتناول كل ما يخص أداة الدراسة التي إستعملناها .

أولا: تعريف وسيلة الدراسة:

بغية التأكد من فرضيات البحث قمنا بتوزيع إستبيان كأداة للدراسة لجمع المعلومات والبيانات لأنة أنسب أداة أفضل من المقابلة و الملاحظة نظرا لطبيعة الموضوع و حجم العينة، حيث يشمل تصميم أداة الإستبيان على أربعة أجزاء موضحة كما يلي:

- الجزء الأول خاص بالخصائص الديموغرافية للعينة السن ، المستوى التعليمي ، و الخبرة المهنية.
- الجزء الثاني خاص حول البيانات المتعلقة بخدمات التمويل الأصغر: التمويل الأصغر، التأمين الأصغر، الإدخار الأصغر.
- الجزء الثالث خاص حول البيانات المتعلقة بالفئة المستهدفة بالتمويل الأصغر.
- الجزء الرابع خاص بالبيانات التي تخص البنوك العمومية لتطبيق خدمة التمويل الأصغر.[51]

ثانيا : تقنين وسيلة الدراسة

أ– التحكيم:قبل أن نقوم بتوزيع الإستبيان على أفراد العينة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في ذلك والمختصين بموضوع الدراسة في مجال البنوك العمومية، و ذلك بغرض تحكيمه ومعرفة مدى دقة الأسئلة المطروحة فيه، وبعد تقديم الأساتذة لآرائهم و المختصين قمنا بإعادة صياغة أسئلة الإستبيان وتوزيعه.

ب – صلاحية أداة الإستبيان أولا قمنا بتوزيع 40 استمارة وبعد معالجتها تم إختبار صدق الإستبيان بمعامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ (α).

جدول رقم (05) معامل الصدق والتباث ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
46	0.803

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS v25

نلاحظ أن معامل الصدق و التباث يمثل 0.803 و هو قياس جيد إذن الأداة المستعملة وهي الإستبيان ثابتة وصادقة وصالحة للقياس وتعكس ما هو موجود في الواقع، إذن يمكن الإعتماد على هذا الإستبيان للدراسة.

المبحث الثاني: عرض النتائج و مناقشتها

قبل أن نقدم على إختبار صحة الفرضيات لابد من حساب مجال الترجيح و هو كالآتي :

المتوسط الحسابي المرجح = $\frac{\text{أكبر وزن} - \text{أصغر وزن}}{\text{عدد البدائل}}$ **المتوسط الحسابي المرجح** = $\frac{3-1}{3} = \frac{2}{3} =$ **1.66**

– مجال الترجيح

جدول رقم (06) يوضح مجال الترجيح

درجة المقياس	المجال
موافق	1 – 1.66
محايد	1.67 –2.33
غير موافق	2.34 –3

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

[51] أنظر الملحق رقم (1)

المطلب الأول : إختبار الفرضية الأولى (المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر

نحاول في هذا المطلب إختبار عبارات المقياس الأول خدمات التمويل المصغر و ذلك من خلال الفروع التالية:

أولا : التمويل المصغر

جدول رقم (07) إختبار عبارات القسم الأول (خدمات التمويل المصغر)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	هنالك سقف محدد للتمويل من طرف البنك	**1.24**	**0.614**	**موافق**
02	تؤيدون فكرة إنشاء مشاريع متنوعة للحد من البطالة	**1.24**	**0.561**	**موافق**
03	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية	**2.00**	**0.880**	**محايد**
04	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الفلاحية	**1.66**	**0.827**	موافق
05	يتم التساهل تجاه الضمانات المطلوبة عند منح الائتمان المصغر	**1.52**	**0.795**	**موافق**
06	يتم منح الائتمان المصغر بفوائد أقل	**1.30**	**0.637**	**موافق**
07	يقدم البنك صيغ مختلفة للتمويل المصغر	**1.16**	**0.369**	**موافق**
التمويل المصغر		**1.44**	**0.66**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

- نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

– **العبارة الأولى** : أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.24 بإنحراف معياري قدره 0.614 و هذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أن هنالك سقف محدد للتمويل من طرف البنك.

– **العبارة الثانية** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 1.24 بإنحراف معياري قدره 0.561 هذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يؤيدون فكرة إنشاء مشاريع متنوعة للحد من البطالة.

– **العبارة الثالثة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.00 بإنحراف معياري قدره 0.880 و هذا يعني أنها بإتجاه محايد أي أن المجيبين لا يؤيدون بشكل كبير على أن التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية.

– **العبارة الرابعة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.66 بإنحراف معياري قدره 0.827 و هذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أن التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الفلاحية.

– **العبارة الخامسة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.52بإنحراف معياري 0.795 و هذا يدل على أنها في إتجاه موافق أي أن المجيبين يؤيدون على انه يتم التساهل تجاه الضمانات المطلوبة عند منح الائتمان المصغر.

– **العبارة السادسة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.30بإنحراف معياري 0.637 و هذا يدل على أنها في إتجاه موافق أي أن المجيبين يؤيدون بأنه يتم منح الائتمان المصغر بفوائد أقل.

– **العبارة السابعة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.16بإنحراف معياري 0.369 و هذا يدل على أنها في إتجاه موافق أي أن المجيبين يؤيدون أن البنك يقدم صيغ مختلفة للتمويل المصغر.

–) نلاحظ أن التمويل المصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 1.44 بإنحراف معياري قدره 0.600 بإتجاه موافق و هذا يدل على أن المجيبين يوافقون على وجود التمويل الأصغر في البنوك العمومية الجزائرية.

ثانيا: التأمين الأصغر

جدول رقم (08)إختبار عبارات القسم الثاني (التأمين الأصغر)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
8	تجبرون العملاء على التأمين على مدخراتهم (حساباتهم) المالية للتحوط من المخاطر؛	**2.03**	**0.883**	**محايد**
9	التأمين المصغر المطلوب يكون على شكل أقساط يدفعها صاحب القرض؛	**1.42**	**0.751**	**موافق**
10	يعتبر البنك هو المسؤول عن عملية تأمين المدخرات (الودائع)؛	**1.66**	**0.787**	**موافق**
11	يستعين البنك بمؤسسات خارجية خاصة بالتأمين المصغر؛	**1.41**	**0.712**	**موافق**
التأمين المصغر		**1.63**	**0.783**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

– **العبارة الثامنة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.03 بإنحراف معياري قدره 0.883 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن المجيبين لا يرون أنه في كل الحالات يتم إجبار العملاء على التأمين على ودائعهم المالية من اجل التحوط من الأخطار.

– **العبارة التاسعة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.42 بإنحراف معياري قدره 0.751 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون على أن يكون التأمين في شكل دفعات و أقساط يدفعها طالبي القرض.

– **العبارة العاشرة** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.66 بإنحراف معياري قدره 0.787 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون أن البنك هو المسؤول عن تأمين المدخرات (الودائع) و ليس الأفراد.

– **العبارة الحادية عشر** : المتوسط الحسابي المرجح هو 1.41 بإنحراف معياري قدره 0.712 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون على إستعانة البنك بمؤسسات التأمين الخارجية.

–) نلاحظ أن التأمين الأصغر المتوسط الحسابي المرجح 1.63 والإنحراف معياري0.783 بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أنه يوجد تأمين أصغر في البنوك العمومية الجزائرية.

ثالثا: الإدخار المصغر

جدول رقم (09) إختبار عبارات القسم الثالث (الإدخار الأصغر)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
12	يوجد لديكم سقف محدد للودائع الإدخارية؛	1.94	0.899	محايد
13	ترون أن ثقافة الإدخار تعتبر عنصرا مهما لإستمرار التمويل الأصغر؛	1.50	0.762	موافق
14	المدخرات المودعة تدخل ضمن الطابع الإستثماري ؛	2.00	1.803	محايد
15	يدعم الادخار المصغر الميل الاستثماري لدى العملاء؛	1.48	0.755	موافق
16	يعتبر الادخار المصغر بمثابة الضمان للحصول على التمويل المصغر؛	2.03	0.883	محايد
17	هناك مكافآت على الادخار المصغر؛	1.91	0.843	محايد
الإدخار الأصغر		1.81	0.99	محايد

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

- نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

– **العبارة الثانية عشر** :نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.94 بإنحراف معياري قدره 0.988 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يرون أنه يوجد أحيانا سقف محدد للودائع الإدخارية.

– **العبارة الثالثة عشر** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.50 بإنحراف معياري قدره 0.762 بإتجاه موافق مما يدل على أن المجيبين يعتبرون ثقافة الإدخار عنصر مهم لإستمرار خدمة التمويل الأصغر و تفعيله.

– **العبارة الرابعة عشر** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.00 بإنحراف قدره 1.803 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين لا يؤيدون بشكل كبير على أن الودائع المودعة لديهم تدخل ضمن الإستثمارات.

– **العبارة الخامسة عشر** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 1.48 بإنحراف معياري قدره 0.755 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون على ان الإدخار المصغر يدعم الميل الاستثماري لدى العملاء.

– **العبارة السادسة عشر** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 2.03 بإنحراف معياري قدره 0.883 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يعتبرون الادخار المصغر أحسانا هو بمثابة الضمان للحصول على التمويل المصغر.

– **العبارة السابعة عشر** : نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 1.91 بإنحراف معياري قدره 0.843 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين لا يرون أنه بالضرورة يوجد مكافآت على الإدخار المصغر.

- نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.81 بإنحراف معياري قدره 0.99 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يقولون أن خدمات التمويل الأصغر لا تعتمد بشكل كبير على الإدخار الأصغر.

رابعا :إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)

جدول رقم (10) إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)

المقياس الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
خدمات التمويل الأصغر	**1.62**	**0.811**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.62بإنحراف معياري قدره 0.811بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يقولون أن خدمات التمويل الأصغر توجد على نحو كبير في البنوك العمومية الجزائرية.

المطلب الثاني : إختبار الفرضية الثانية (المقياس الثاني : الفئات المستهدفة من طرف التمويل الأصغر):

من خلال هذا المطلب سنتناول عرض نتائج عبارات المقياس الثاني:

أولا : نوع الفئة المستهدفة (العملاء)

سنقوم بدراسة نتائج الجدول أدناه

جدول رقم (11) نوع الفئة المستهدفة (العملاء)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يمكن تمويل عميل له القدرة على أداء و إنجاز عمله بدقة و إتقان؛	**1.13**	**0.421**	**موافق**
02	يعمل البنك على تمويل المستثمرين الناشئين خارج إطار هيئات الدعم؛	**1.85**	**0.834**	**محايد**
03	يمكن تمويل خريج جامعة لديه شهادة؛	**1.55**	**0.833**	**موافق**
04	يمكن تمويل مقاول ، حرفي ، خريج التكوين المهني؛	**1.27**	**0.574**	**موافق**
05	يعد البطال من بين الفئة المستهدفة للتمويل من طرف البنك؛	**1.47**	**0.761**	**موافق**
06	يمكن تمويل المشاريع الصغيرة للنساء الماكثات في البيت؛	**1.38**	**0.707**	**موافق**
نوع الفئة المستهدفة (العملاء)		**1.44**	**0.688**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

– **العبارة الأولى** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.13 بإنحراف معياري قدره 0.421 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يستهدفون العميل الذي له القدرة على الأداء و إنجاز العمل بدقة و إتقان.

– **العبارة الثانية** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.85 بإنحراف معياري قدره 0.834 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين لديهم إهتماما و توجها بسيطين في تمويل المستثمرين الناشئين خارج إطار هيئات الدعم الإجتماعية.

– **العبارة الثالثة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.55 بإنحراف معياري قدره 0.833 بإتجاه موافق مما يدل على خريجي الجامعات ذو شهادات عليا هم من المستهدفين بالتمويل الأصغر من طرف المجيبين.

– **العبارة الرابعة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.27بإنحراف معياري قدره 0.574 بإتجاه موافق مما يعني أن المقاولين والحرفيين و خريجي التكوين هم من المستهدفين بالتمويل الأصغر من طرف المجيبين .

– **العبارة الخامسة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.47 بإنحراف معياري قدره 0.761 بإتجاه موافق و هذا يدل على أن المؤسسات البنكية تعطي إهتماما لفئة البطالين و تتوجه نحو دعمهم.

– **العبارة السادسة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.38 بإنحراف معياري قدره 0.707 بإتجاه موافق وهذا يدل على أن المؤسسات البنكية تهتم بالجانب النسوي و تمنح للماكثات بالبيوت تمويلات من اجل مشاريعهم الصغيرة.

– مما نلاحظه من خلال الجدول إن المتوسط المرجح هو 1.44بإنحراف معياري قدره 0.688بإتجاه موافق مما يتضح أن الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر هم من فئة العملاء الذين يؤدون عملهم بدقة و إتقان و خرجي الجامعات ذو المستوى العالي وأيضا خريجي مراكز التكوين المهني والمقاولين والحرفيين وحتى البطالين والماكثات في البيت غير انها لا تهتم بدرجة كبيرة بالمستثمرين الناشئين الذين هم خارج إطار الدعم.

ثانيا : خبرة العملاء

جدول رقم (12) إختبار عبارات القسم الثاني (خبرة العملاء)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
07	يمكن تمويل العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية؛	**2.00**	**0.829**	**محايد**
08	تعتبر الخبرة (الخبرة الطويلة) عامل أساسي في منح التمويل ؛	**1.52**	**0.755**	**موافق**
09	في حالة الخبرة النوعية (طبيب ، خريج جامعة ، محامي) ، يمكن تمويل هؤلاء العملاء؛	**1.29**	**0.693**	موافق
خبرة العملاء		**1.60**	**0.759**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

– **العبارة السابعة** :إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.00 بإنحراف معياري قدره 0.829 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية ترى أن العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية قد يمول أحيانا حسب قيمة مشروعه.

– **العبارة الثامنة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.52 بإنحراف معياري قدره 0.755 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر عامل الخبرة كشرط لمنح التمويل الأصغر.

– **العبارة التاسعة** : إن المتوسط المرجح هو 1.29 بإنحراف معياري قدره 0.693 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة النوعية مثل الطبيب و المحامي و غيرهم شرط أساسي لمنح التمويل الأصغر.

– نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح 1.60لخبرة العملاء والإنحراف معياري0.759 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة شرطا أساسيا لمنح التمويل الأصغر.

ثالثا : الضمانات

جدول رقم(13) إختبار عبارات القسم الثالث (الضمانات)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
10	تمولون العميل الذي يدفع ضمانا أقل من قيمة التمويل؛	**2.09**	**0.843**	**محايد**
11	عملاء البنك لابد أن يوفروا الضمانات المطلوبة في اللوائح القانونية للبنك؛	**1.24**	**0.502**	**موافق**
12	يمكن للبنك أن يقبل بالتمويل مقابل توفير ضمان غير إعتيادي *[52](أسفل الصفحة)؛	**1.32**	**0.541**	**موافق**
13	يمكن إعتبار فكرة المشروع الريادي*[53](أسفل الصفحة) ضمان لتمويل المشروع من طرف البنك؛	**1.79**	**0.774**	**محايد**
الضمانات		**1.61**	**0.665**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

– **العبارة العاشرة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.09 بإنحراف معياري قدره 0.843 بإتجاه محايد مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية تمنح أحيانا بعض العملاء تمويلا يكون ضمانه أقل قيمة التمويل.

– **العبارة الحادية عشرة** : إن المتوسط المرجح هو 1.24 بإنحراف معياري قدره 0.502 بإتجاه موافق أي أن المؤسسات البنكية توافق على أن يكون العميل موفرا للضمانات المحددة في لوائح البنك القانونية.

– **العبارة الثانية عشر** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.32 بإنحراف معياري قدره 0.541 بإتجاه موافق مما يدل هذا على أن المؤسسات البنكية توافق على قبول الضمانات غير الإعتيادية مثل ضمان المجموعة و ضمان الآلات و غيرها.

– **العبارة الثالثة عشر** : إن المتوسط الحسابي المرجح 1.79 بإنحراف معياري قدره 0.774 بإتجاه محايد و هذا يدل على أن البنوك العمومية لها توجه بسيط و إهتمام بفكرة أن يكون المشروع الريادي ضمانا بحد ذاته.

–) نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح للضمانات 1.61و الإنحراف المعياري 0.665 بإتجاه موافق و هذا يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه نحو تخفيض الضمانات أو نقول لها بدائل للضمانات المنصوص عليها في اللوائح القانونية للبنوك العمومية .

[52] ضمان غير إعتيادي هو ضمان المجموعة ، ضمان الآلات ...إخ

[53] المشروع الريادي هو فكرة المشروع أي براءة الإختراع

رابعا : إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

جدول رقم (14) إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

المقياس الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر	**1.55**	**0.704**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.55 بإنحراف معياري قدره 0.704 في إتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تتجه و تبدي إهتمام بفئات خرجي الجامعات و التكوين و الحرفين و المقاولين بحيث تشترط خبرتهم في الميدان كشرط منها لمنح التمويل كما أنها ترى أن تخفيض الضمانات أو وضع بدائل الضمانات يساعد هاته الفئات.

المطلب الثالث إختبار الفرضية الثالثة (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)

نحاول في هذا المطلب إختبار عبارات المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية

أولا: الوحدة الخاصة لتقديم لتمويل المصغر: الجدول أسفله يوضح إختبار عبارات القسم الأول من المقياس الثاني (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل الأًصغر) وهذا القسم يعتبر واحدا من الأسس التي ترتكز عليها تفعيل خدمات التمويل الأصغر ومنه ما يلي:

جدول رقم(15) إختبار عبارات القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	البنك يدعم إنشاء المؤسسات متناهية الصغر؛	**1.44**	**0.669**	**موافق**
2	يعترف البنك أن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنه؛	**1.72**	**0.729**	**محايد**
3	للبنك خلية إستشارية (مكتب) خاصة بالتمويل الأصغر؛	**1.84**	**0.884**	**محايد**
4	الظروف داخل المحيط الداخلي للبنك تسمح بإنشاء هذه الفكرة؛	**1.47**	**0.761**	**موافق**
الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر		**1.61**	**0.760**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج **SPSS**

– نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

– **العبارة الأولى** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.44 بإنحراف معياري قدره 0.669 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لها توجه بسيط و إهتمام نحو دعم المؤسسات الصغيرة و المتناهية الصغر.

– **العبارة الثانية** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.72 بإنحراف معياري قدره 0.729 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية تتوجه إتجاها صغيرا نحو الإعتراف بأن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنها إذا يمكن لها إنشاء فروع خاصة بهاته الخدمة.

– **العبارة الثالثة** : إن المتوسط الحسابي هو 1.84بإنحراف معياري قدره 0.884 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية توافق على وجود المكتب أو خلية خاصة بالتمويل الأصغر داخلها.

– **العبارة الرابعة** : إن المتوسط الحسابي هو 1.47 بإنحراف معياري قدره 0.761 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية أيضا ترى أن الظروف داخل البنك تسمح بإنشاء فكرة التمويل الأصغر.

–) نلاحظ من خلال الجدول أن الوحدة الخاصة لتقديم خدمة التمويل الأصغر المتوسط المرجح 1.61 والإنحراف المعياري 0.760بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها إهتمام حول إنشاء وحدة خاصة لتقديم التمويل الأصغر.

ثانيا : إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر

لدينا الجدول الذي يوضح إختبار فقرات القسم الثاني من المقياس الثالث (إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل الأصغر) وكانت النتائج ما يلي:

جدول رقم(16) إختبار عبارات القسم الثاني (الإطارات البشرية المؤهلة)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
5	البنك له الرغبة في تعيين ضابط إئتمان (أخصائي التمويل)؛	1.22	0.553	موافق
6	للبنك القدرة و القابلية على تأهيل و تكوين هؤلاء الاطارات؛	1.16	0.369	موافق
7	يساعد ضابط الإئتمان البنك على متابعة العملاء و مراقبة سداد القروض؛	1.06	0.354	موافق
8	توافق أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي (اللباقة)؛	1.13	0.336	موافق
إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر		1.14	0.403	موافق

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من الجدول ما يلي :

– **العبارة الخامسة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو1.22 بإنحراف معياري قدره 0.553 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تهتم إهتماما كبيرا في تعيين ضوابط الإئتمان داخل محيطها الداخلي.

– **العبارة السادسة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.16 بإنحراف معياري قدره 0.369 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية ترغب و تملك القدرة و لها من الميكانيزمات ما يجعلها تأهل و تكون ضوابط الإئتمان.

– **العبارة السابعة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.0.6 بإنحراف معياري قدره 0.354 بإتجاه موافق مما يدل هذا على أن المؤسسات البنكية توافق على تعيين ضابط إئتمان يتولى متابعة سداد القروض و أيضا متابعة العملاء.

– **العبارة الثامنة** : إن المتوسط المرجح هو 1.13 بإنحراف معياري قدره .3360 بإتجاه موافق مما يعني على أن المؤسسات البنكية لها إهتمام كبير على أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي أي تكوينه و تأهيله في الجانب التقني و النفسي.

–) نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح للإطارات البشرية المؤهلة لخدمة التمويل الأصغر 1.14 و الإنحراف المعياري 0.403 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لها إهتمام و توجه كبير في تعيين و تأهيل ضباط الإئتمان و أيضا لديها من القدرة ما يسمح لها من تكوينهم و تدريبهم.

ثالثا: اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر

و هذا بعرض العبارات التي توضح هذا المفهوم من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم(17) إختبار عبارات القسم الثالث للمقياس الثالث (اللوائح القانونية و التسييرية)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
9	لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر؛	1.10	0.301	موافق
10	البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر؛	1.19	0.471	موافق
11	لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر؛	1.29	0.529	موافق
12	لديكم الرغبة في الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعي المستهدفين؛	1.31	0.592	موافق
13	تدعمون وجود إطار رقابي و تنظيمي داخل مؤسسات التمويل الأصغر؛	1.25	0.568	موافق
اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر		1.22	0.492	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج spss

– نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

– **العبارة التاسعة** : إن المتوسط المرجح هو 1.10 بإنحراف معياري قدره 0.301بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية موافقة و لها القدرة و لها الرغبة في إعادة هيكلة محيطها الداخلي ليتماشى مع متطلبات خدمة التمويل الأصغر.

– **العبارة العاشرة** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.19 بإنحراف معياري قدره 0.471 بإتجاه موافق يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير نحو فتح فروع خاصة تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر.

– **العبارة الحادية عشر** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.29 بإنحراف معياري قدره 0.529 بإتجاه موافق يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير نحو تخصيص نسبة معينة من التمويل العادي إل قطاع التمويل الأصغر.

– **العبارة الثانية عشر** : إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.31 بإنحراف معياري قدره 0.592 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها إهتمام كبير من جانب الرغبة للترويج للتمويل الأصغر بهدف نشر ثقافة التمويل الأصغر.

– **العبارة الثالثة عشر** : إن المتوسط المرجح الحسابي هو 1.25 بإنحراف معياري قدره 0.568 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تهتم كثيرا بالنظام و الرقابة في جانب التمويل الأصغر.

–) نلاحظ من خلال الجدول أن اللوائح التسييرية و القانونية لتسيير خدمة التمويل الأصغر لها متوسط مرجح 1.22 وإنحراف معياري 0.492 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير لتطبيق اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل الأصغر.

رابعا: إختبار المقياس الثالث (المقياس الثالث : تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية)

جدول رقم (18) إختبار المقياس الثالث (تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية)

المقياس الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية	1.32	0.551	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

– نلاحظ من خلال الجدول أن المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل الأصغر من طرف في البنوك العمومية) ذو متوسط حسابي مرجح هو 1.32 بإنحراف معياري قدره .5510 بإتجاه موافق مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها القابلية لتطبيق خدمة التمويل الأصغر داخل محيطها.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

سنتناول في هذا المطلب مناقشة النتائج المحصل عليها في المطلب السابق و هي كما يلي:

جدول رقم (19) إختبار كل المقاييس

المقاييس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
خدمات التمويل الأصغر	1.62	0.811	موافق
الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر	1.55	0.704	موافق
تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية	1.32	0.551	موافق

المصدر : من إعداد الطالبين إنطلاقا من نتائج SPSS

أ– مناقشة نتائج المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر)

أولا : مناقشة نتائج القسم الأول (التمويل المصغر)

يتضح لدينا أن التمويل المصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 1.44 بإنحراف معياري قدره 0.66 بإتجاه موافق و هذا يدل على أن المجيبين يوافقون على وجود التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية أي أن خدمة التمويل المصغر موجودة أساسا وعليه يجب على المؤسسات البنكية إظهارها للأفراد و هذا بتفعيل هذه الخدمة عن طريق المتطلبات التي ذكرناها في الفصل الأول فبتفعيل

خدمة التمويل المصغر فإنه يسهل على المؤسسات البنكية تفعيل الخدمتين المرافقتين له (خدمة التأمين المصغر و خدمة الإدخار المصغر).

ثانيا : مناقشة نتائج القسم الثاني (التأمين المصغر)

يتضح أن التأمين الأصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 1.63 بإنحراف معياري قدره 0.783بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أنه يوجد تأمين مصغر في البنوك العمومية الجزائرية ولكن هذه الخدمة أيضا غير ظاهرة كونها أساسا مقترنة بخدمة التمويل المصغر ولهذا يجب على المؤسسات البنكية تطبيق متطلبات هذه الخدمة لأنها تحمي الأفراد و المؤسسات البنكية من الخسائر المحتملة وأيضا هي أسلوب فعالا لجذب الكتلة النقدية وبها يتم تمويل به أفراد آخرين فتصبح العملية دائرية مما يعني إستمرار التمويل المصغر بصفة دائمة وبذلك تصبح الخدمة خدمة إجتماعية بالأساس و إقتصادية وأيضا تنموية وفرض التأمين على أقساط ما هو إلا مساعدة للفرد بالتخفيف عنه عبء المبلغ المدفوع ودفع التأمين على شكل أقساط يساهم في توفير السيولة الدائمة في المؤسسات البنكية و هذا بهدف تمويل أفراد آخرين .

ثالثا : مناقشة القسم الثالث (الإدخار المصغر)

يتضح لدينا أن الإدخار المصغر بمتوسط مرجح 1.81 بإنحراف معياري 0.99بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها أحيانا إدخار مصغر وبعض التوجه لهذه الخدمة ونذكر أيضا أن هاته الخدمة مقترنة كذلك بتفعيل خدمة التمويل المصغر لأنه لابد من كل فرد أخذ تمويلا أن يضع نسبة منه كإدخار لذلك لابد لها أن تنشر الثقافة الإدخارية داخل المجتمع وترفع وعي الأفراد من المستثمرين الناشئين وهذا لتشجيع الإدخار ونظرا لقلة الكتلة النقدية داخل السوق بسبب إكتناز الأفراد للنقود ، فيعتبر الإدخار أداة فعالة للقضاء على التضخم و لكونه ذا هدف إجتماعي كبير وهو أن يكون التمويل المصغر مستمر كذلك و تكون المؤسسات البنكية وسيطا بين الأفراد المدخرين و الأفراد الممولين .

رابعا : مناقشة نتائج القسم الأول (خدمات التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 1.62 بإنحراف معياري قدره 0.811 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية يقولون أن خدمات التمويل الأصغر توجد في البنوك العمومية الجزائرية معنى هذا أن خدمات التمويل المصغر موجودة ومفعلة وأيضا نجد أن المؤسسات البنكية غير معارضة للموضوع كما بإمكانها أن تقدم هذه الخدمات بشكل مستمر فهاته الخدمات أصلا لها جانب إجتماعي كبير في الحد من البطالة من جانب الأفراد أولا والحصول على عملاء جدد وكثيرين كانت تضيعهم المؤسسات البنكية ثانيا ولذلك وجب الإتجاه لهاته الفئة لأنها الأكثر إنتشارا في المجتمع .

ب– مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة بالتمويل المصغر)

أولا : مناقشة القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)

يتضح لنا أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 1.44 بإنحراف معياري قدره 0.688بإتجاه موافق مما يتضح لدينا أن الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر هم من فئة العملاء الذين يؤدون عملهم بدقة وإتقان وخريجي الجامعات ذو المستوى العالي وأيضا خريجي مراكز التكوين المهني والمقاولين والحرفيين والبطالين و النساء الماكثات بالبيت أما بالنسبة للمستثمرين الناشئين هناك

توجه وإهتمام صغيرين من طرف المؤسسات البنكية لهذا النوع من الفئة وهذا بسبب أن خريجي الجامعات و غيرهم يمتلكون مستوى تعليمي أولا وأما بالنسبة للمقاولين والحرفيين فتنظر لهم المؤسسات البنكية كإستثمارات قادمة كونهم لهم القدرة على الإبداع و العمل وأيضا على سداد القرض الممنوح لهم أما بالنسبة لفئة المستثمرين الناشئين خارج اطار الدعم صحيح أن المؤسسات البنكية أبدت توجهها الصغير إليهم لكنها لا تستطيع المخاطرة بمنحهم قروض (مخاطرة أكبر بكثير من مخاطرة خرجي الجامعة و المقاولين و الحرفيين) كونهم لا يملكون أي شيئ يمكن أن تعتبره المؤسسات البنكية كنوع من ضمان سداد قرضهم .

ثانيا : مناقشة القسم الثاني (خبرة العملاء)

مما نلاحظه أن المتوسط الحسابي المرجح لخبرة العملاء هو 1.60 بإنحراف معياري قدره 0.759 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة بشكل عام شرطا أساسا لمنح التمويل الأصغر أي تعتبر الخبرة كنوع من الضمانات غير المباشرة فهي لا تستطيع منح القروض لشخص لا يملك خبرة في مجاله لأن ذلك يعد مخاطرة في حد ذاتها فنجد أنها تتفادى من لا خبرة ميدانية له فنجدها تعتبر الخبرة النوعية أي من يكون ذا شهادة عليا مثل الطبيب والمحامي شرط لمنح القروض المصغرة لأنها تعتبر شهادتهم ضمان لسداد قرضهم بحكم عملهم الذي يجني المداخيل مما يمكنهم من سداد قرضهم وذلك لا توجد مخاطرة على المؤسسات البنكية .

ثالثا : مناقشة القسم الثالث (الضمانات)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للضمانات هو 1.61 بإنحراف معياري قدره .6650 بإتجاه موافق و هذا يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه نحو تخفيض الضمانات أو نقول لها بدائل للضمانات المنصوص عليها في اللوائح القانونية للبنوك العمومية فالضمانات هي أكبر هاجس يؤرق الأفراد كونهم غير قادرين على تلبيتها ففكرة المشروع ضمان فعال للأفراد ويساعد كثيرا المؤسسات البنكية لأنه في حال نجح الفرد في مشروعه ولم يستطع سداد قرضه تستطيع أخذ فكرة المشروع عنه وبذلك تصبح المؤسسات البنكية تستطيع قبول بدائل الضمانات مثل الذهب و السيارات و غيرها، صحيح أنها ليس لديها مواد تنص عليها اللوائح القانونية للبنك لكن يمكن للبنك المركزي تعديل هذه اللوائح بما يتناسب مع قدرة الأفراد .

رابعا : مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 1.55 بإنحراف معياري قدره 0.704 في إتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تتجه و تبدي إهتمام بفئات خريجي الجامعات والتكوين والحرفين والمقاولين والنساء الماكثات بالبيت بحيث تشترط خبرتهم في الميدان كشرط منها لمنح التمويل كما أنها ترى أن تخفيض الضمانات أو وضع بدائل الضمانات يساعد هاته الفئات هو يساعد المؤسسات البنكية لأنها أولا تستهدف أصاب الخبرات و أصحاب الشهادات العليا لأنهم الأولى بالتمويل المصغر .

ج- مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف البنوك العمومية)

أولا : القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر)

نلاحظ أن الوحدة الخاصة لتقديم خدمة التمويل الأصغر المتوسط المرجح هو 1.61 بإنحراف معياري قدره 0.760 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها إهتمام حول إنشاء وحدة خاصة لتقديم التمويل الأصغر لأنها الوحدة موجودة داخل المؤسسات البنكية وتتمثل في مكاتب مصلحة الإقراض الموجودة داخلها و بما أن الظروف الداخلية شبه موجودة لتطبيق التمويل المصغر بحكم إجابات الموظفين لأنه كما قلنا إذا كانت المؤسسات البنكية لديها الظروف الداخلية لتمويل القرض المصغر عن طريق وكالات الدعم إذن يمكن لها أن تعيد تشكيل المحيط الداخلي بما يتناسب مع التمويل المصغر إذن يمكن القول أن الوحدة الخاصة موجودة إلا أنها ليست مفعلة المؤسسات البنكية.

ثانيا : القسم الثاني (إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للإطارات البشرية المؤهلة لخدمة التمويل الأصغر هو 1.14 بإنحراف معياري قدره 0.403 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لها إهتمام وتوجه كبيرين في تعيين وتأهيل ضباط الإئتمان وأيضا لديها من القدرة ما يسمح لها من تكوينهم وتدريبهم لأنهم يساعدون المؤسسات البنكية على مراقبة العملاء بشكل مستمر وأيضا مراقبة سداد القروض بشكل مستمر و دوري كما يجب أن يكون مؤهلا من الجانب النفسي لأنه يعطي صورة حسنة للمؤسسات البنكية، إذن نستنتج أن المؤسسات البنكية لها القدرة على إنشاء إطارات بشرية المؤهلة لخدمة التمويل المصغر .

ثالثا : القسم الثالث (اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر)

نلاحظ أن اللوائح التسييرية و القانونية لتسيير خدمة التمويل المصغر ذا متوسط مرجح 1.22 بإنحراف معياري قدره 0.492إتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير لتطبيق اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر إذ أن المؤسسات البنكية لديها كل القدرة لإعادة هيكلة محيطها الداخلي ليتماشى مع التمويل المصغر أي يمكن إضافة مادة في لوائحها تسمح بتطبيق التمويل المصغر بشكل دائم، منها فتح فروع أو مؤسسات خاصة بالتمويل تابعة له لتقديم خدمة التمويل المصغر و أيضا فرض نسبة معينة من التمويل العادي تكون على شكل قروض صغرى تذهب لفائدة المستثمرين الناشئين كما لابد من الترويج للتمويل المصغر كونه غير معروف لدى الأفراد و هذا لرفع وعيهم وكذا دعمها للإطار الرقابي الذي ينظم التمويل المصغر داخل مؤسسات التمويل المصغر، إذا نجد أن المؤسسات البنكية يمكن لها تعديل لوائحها القانونية بما يتماشى مع التمويل .

رابعا : مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)

نلاحظ أن المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل الأصغر من طرف في البنوك العمومية) ذو متوسط حسابي مرجح هو 1.32 بإنحراف معياري قدره 0.551 بإتجاه موافق مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها القابلية لتطبيق خدمة التمويل الأصغر داخل محيطها، إذ نجد أن المؤسسات البنكية لها القدرة والإمكانيات والمكانيزمات و أيضا مستعدة لتطبيق خدمة التمويل المصغر،

من الوحدة الخاصة والإطارات المدربة و المؤهلة إلى اللوائح القانونية والتسييرية بحكم أن خدماته موجودة ولكنها غير ظاهرة للواقع وتحتاج لتطبيق فقط .

خاتمة الفصل

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وذلك بالإعتماد على الإستبيان كأداة لجمع البيانات ثم القيام بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها من هذه الأداة، حيث كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري، وإختبار صحة فرضيات الدراسة وبعد تحليلها وتفسيرها إستخلصنا النتائج التالية :

1 – خدمات التمويل المصغر هي منتج موجود في البنوك العمومية ومطبقة؛

2 – الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هم المستثمرين الناشئين أمثال خريجي الجامعات و التكوين المهني، المحامون، الأطباء، المقاولين، والحرفين كونهم أكثر خبرة و يستطيعون سداد قرضهم أما فئة البطالين و النساء الماكثات بالبيت فيمكنهم ايضا الاستفادة من التمويل وذلك لإعطاءهم فرصة لإبراز مواهبهم كونهم فئة تحرص على انجاح استثماراتها .

3 – البنوك العمومية في ورقلة لها القدرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر بالإعتماد على خدمتي الإدخار والتأمين؛

خاتمـــــة

خاتمة

إن تطبيق خدمات التمويل المصغر أسلوب فعال في الحد من البطالة والفقر في المجتمع، تعمل عليه المؤسسات المالية، وقد تناولت دراستنا موضوع متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية في موضوعنا التي تمحورت في " **إلى أي مدى تساهم البنوك في تقديم أو توفير خدمات التمويل المصغر** ؟" ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم بحثنا إلى فصلين النظري والتطبيقي بإستخدام المنهج والأدوات اللازمة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

نتائج البحث :

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي :

1- النتائج النظرية :

1- خدمات التمويل المصغر هي منتج آمن بشكل متوسط قابل للتطبيق داخل البنوك العمومية؛

2- الفئات المستهدفة من البنوك العمومية هم المستثمرين الناشئين وأيضا الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل؛

3- البنوك العمومية قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة؛

ومما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى التي تقول(خدمات التمويل المصغر هي منتج آمن التطبيق في البنوك العمومية) هي **فرضية خاطئة** وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، أما الفرضية الثانية (الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي الفئات محدودة الدخل) هي **فرضية صحيحة** كذلك وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، وأما الفرضية الثالثة (هل البنوك العمومية قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة) هي **فرضية صحيحة** كذلك وذلك أيضا من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، بخصوص الفرضية الرابعة (البنوك تقدم للفقراء والبطالين وطالبي العمل تسهيلات للحصول على تمويل مصغر) فهي **فرضية صحيحة** كذلك وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني كذلك.

2- النتائج التطبيقية :

أما من خلال دراستنا للفصل الثاني : الدراسة الميدانية قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية على عينة الدراسة التي تم إختيارها في المؤسسات البنكية محل الدراسة بولاية ورقلة، وقد توصلنا من خلال نتائج الإستبيان مايلي :

1- خدمات التمويل المصغر هو منتج إعتيادي التطبيق في البنوك العمومية الجزائرية في ولاية ورقلة؛

2 – الفئات الأكثر إستهدافا من طرف البنوك العمومية هم خريجي الجامعة والتكوين والأطباء و المحامين وغيرهم والحرفين والمقاولين و النساء الماكثات بالبيت أصحاب الخبرة المهنية، إذن يمكننا أن نقول أن الفئات الأكثر إستهدافا هي الفئات محدودة الدخل؛

3 – البنوك العمومية الجزائرية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة من خلال قبولها إنشاء الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر وقدرتها على تدريب و تأهيل وتكوين عمالها على التماشي مع خدمة التمويل المصغر وكذا من جانب اللوائح القانونية والتسييرية إذ يمكنها تغيير أو إضافة أو حتى تعديل لوائحها بما يناسب خدمة التمويل المصغر؛

خاتمة

ومما سبق نستطيع القول أن الفرضية الأولى (خدمات التمويل المصغر هي منتج آمن التطبيق في البنوك العمومية) هي **فرضية صحيحة** وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني، وبالنسبة للفرضية الثانية (الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي الفئات محدودة الدخل) فهي أيضا **فرضية صحيحة** وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني، أما بخصوص الفرضية الثالثة (البنوك العمومية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة) فهي **فرضية صحيحة** كذلك وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني، بخصوص الفرضية الرابعة (البنوك تقدم للفقراء والبطالين وطالبي العمل تسهيلات للحصول على تمويل مصغر) فهي **فرضية صحيحة** كذلك وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني كذلك.

التوصيات :

- ضرورة توسيع خدمات التمويل المصغر داخل البنوك العمومية الجزائرية.
- التقرب إلى الأفراد قصد ترسيخ ثقافتي التأمين المصغر والإدخار المصغر (دعم البرامج التي تروج لخدمات التمويل المصغر).
- ضرورة نظر البنوك العمومية الجزائرية لفئة المستثمرين الناشئين بصفة عامة والبطالين بصفة خاصة لأنهم الأكثر عرضتن للخطر.
- على البنوك العمومية إيجاد طرق وبدائل للضمانات تتناسب مع الوضعية الموجود فيها محدودي الدخل والمستثمرين الناشئين.
- تعديل اللوائح القانونية التي تخص إجراءات الضمانات وتقديم التمويل المصغر إلى المستثمرين الناشئين.

آفاق الدراسة :

- متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية – دراسة حالة الجزائر.
- متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية– دراسة مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة.
- تطبيق التمويل المصغر في النظام المصرفي الجزائري.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

اولا : المراجع باللغة العربية

45– الكتب

1- د.بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية " وفق طريقة IMARD "**، ط4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، 1998- 2015

2- صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان المفهوم النماذج والتطبيقات**، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، الخرطوم، 2010.

45 – البحوث العلمية

3- أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية " دراسة تجارب دول عربية "**، أطروحة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016

4- صفاء حمادي، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر"دراسة حالة وكالة بنك البركة – الوادي"**،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014-2015

5- أماني حسن يوسف، **الإقراض متناهي الصغر في مصر و توجهاته المستقبلية : تجارب من الخبرات الدولية**، مصر

45– المجلات و المقالات

6- د.مصطفى طويطي، ليديا وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM"**،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد7، جامعة البويرة،24-03-2017

7- ستيوارت ماثيسون، **المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص و التداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر**، مؤسسة التعاون الإنمائي، 2007

8- جوناثان موردوخ ، وين كارلان، **الحصول على التمويل، أفكار و قواعد الإثبات– إقتصاد الإدخار**، مبادرة الوصول المالي، جامعة نيويورك، 2009

9- مركز التأمين الأصغر، **التأمين الأصغر في البلدان النامية – إستكشاف الفرص في التأمين الأصغر**، بوابة التمويل الأصغر،2009

10- جيم روث، دومينيك ليبر و مايكل جيه ماكورد، **الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر 100 بلد في العالم**، مركز التأمين الأصغر،2007

11- ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر – نصوص و حالات دراسية**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006

12- أبوبكر آدم طاهر، محمود محمد عبد العزيز، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص و التحديات**،جامعة نيالا السودان

13- يونيكونز للإستشارات المحدودة، ترجمة محمد خيري فقير، **رؤية و تنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان**،السودان، 2006

14- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة رقم 12، **البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر : جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**

46 – المقابلات الشفوية

15- مقابلة مع السيد صوالح محمد هواري، موظف بالبنك الخارجي الجزائري .

16- السيدة نوال ب ، موظفة ببنك التنمية المحلية، وكالة ورقلة،

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

17 - Basil Hans،**Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty**،CGAP 2009

18 - Aneel Karnani، **The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty**: A Failed Promise, DESA Working Paper No. 80, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, August 2009

19 - Bamako 2000، **Innovations in Microfinance The Microfinance Experience with Savings Mobilization**،.2000

20- Christian Ahlin، Jocelyn Lin، Michael Maio، Where does Microfinance Flourish? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context، CGAP، August 2008

ثالثا : المواقع الإلكترونية

21 – منتدى شبكة المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888

22 – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

23 – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب WWW.ansej.org.dz

24 – الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz

25 – الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz

26 – الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

27- د.مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش https://archive.islamonline.net/?p=9060،

رابعا : الوثائق المعطاة من قبل المؤسسات

28 – وثائق معطاة من قبل البنك الخارجي الجزائري BEA

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

إستمارة إستبيان

تحية طيبة..... وبعد

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم المالية و المحاسبة ، ومن خلال الموضوع المعنون ب"**متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية**" نضع بين أيديكم هذا الاستبيان للقيام باستفسار حول درجة الموافقة على بعض الأفكار المعبرة عن ذلك.

لذا فإننا نأمل التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بدقة بوضع إشارة X في خانة الإجابة المقترحة، وهذا بما يتفق مع وجهة نظركم، مع العلم بأن هذا الاستبيان مخصص لأغراض البحث العلمي فقط، وسيكون موضع السرية التامة، ويشكر الطالب لسيادتكم المحترمة و تعاونكم الصادق معه واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي. (يوجد المساحة البيضاء في حالة إضافة أي معلومة أو إضافات)

1- البيانات الشخصية

السن : أقل من 25 سنة ☐ من 26 – 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

المستوى التعليمي : ثانوي أو أقل ☐ مهني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

سنوات الخبرة في البنك : أقل من 5 سنوات ☐ من 6-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

1- المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر	موافق	محايد	غير موافق
1- القسم الأول : التمويل المصغر			

1	هنالك سقف محدد للتمويل من طرف البنك				
2	تؤيدون فكرة إنشاء مشاريع متنوعة للحد من البطالة				
3	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية				
4	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الفلاحية				
5	يتم التساهل تجاه الضمانات المطلوبة عند منح الائتمان المصغر				
6	يتم منح الائتمان المصغر بفوائد أقل				
7	يقدم البنك صيغ مختلفة للتمويل المصغر				
2- القسم الثاني : التأمين المصغر					
8	تجبرون العملاء على التأمين على مدخراتهم (حساباتهم) المالية للتحوط من المخاطر				
9	التأمين المصغر المطلوب يكون على شكل أقساط يدفعها صاحب القرض				
10	يعتبر البنك هو المسؤول عن عملية تأمين المدخرات (الودائع)				
11	يستعين البنك بمؤسسات خارجية خاصة بالتأمين المصغر				
3- القسم الثالث : الإدخار المصغر					
12	يوجد لديكم سقف محدد للودائع الإدخارية				
13	ترون أن ثقافة الإدخار تعتبر عنصرا مهما لإستمرار التمويل الأصغر				
14	المدخرات المودعة تدخل ضمن الطابع الإستثماري				
15	يدعم الادخار المصغر الميل الاستثماري لدى العملاء				
16	يعتبر الادخار المصغر بمثابة الضمان للحصول على التمويل المصغر				
17	هناك مكافآت على الادخار المصغر				

	2- المقياس الثاني : الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
1 – القسم الأول : نوع الفئة المستهدفة (العملاء)				
1	يمكن تمويل عميل له القدرة على أداء و إنجاز عمله بدقة و إتقان			
2	يعمل البنك على تمويل المستثمرين الناشئين خارج إطار هيئات الدعم			
3	يمكن تمويل خريج جامعة لديه شهادة			
4	يمكن تمويل مقاول ، حرفي ، خريج التكوين المهني			

5	يعد البطال من بين الفئة المستهدفة للتمويل من طرف البنك			
6	يمكن تمويل المشاريع الصغيرة للنساء الماكثات في البيت			
2 – القسم الثاني : خبرة العملاء				
7	يمكن تمويل العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية			
8	تعتبر الخبرة (الخبرة الطويلة) عامل أساسي في منح التمويل			
9	في حالة الخبرة النوعية (طبيب ، خريج جامعة ، محامي) ، يمكن تمويل هؤلاء العملاء			
3 – القسم الثالث : الضمانات				
10	تمولون العميل الذي يدفع ضمانا أقل من قيمة التمويل			
11	عملاء البنك لابد أن يوفروا الضمانات المطلوبة في اللوائح القانونية للبنك			
12	يمكن للبنك أن يقبل بالتمويل مقابل توفير ضمان غير إعتيادي *[54](أسفل الصفحة)			
13	يمكن إعتبار فكرة المشروع الريادي*[55](أسفل الصفحة) ضمان لتمويل المشروع من طرف البنك			

	3 – المقياس الثالث : تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
1 – القسم الأول : الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر				
1	البنك يدعم إنشاء المؤسسات متناهية الصغر			
2	يعترف البنك أن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنه			
3	للبنك خلية إستشارية (مكتب) خاصة بالتمويل الأصغر			
4	الظروف داخل المحيط الداخلي للبنك تسمح بإنشاء هذه الفكرة			
2 – القسم الثاني : إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل الأصغر				
5	البنك له الرغبة في تعيين ضابط إئتمان (أخصائي التمويل)[56](أسفل الصفحة)			
6	للبنك القدرة و القابلية على تأهيل و تكوين هؤلاء الإطارات			
7	يساعد ضابط الإئتمان البنك على متابعة العملاء و مراقبة سداد القروض			
8	توافق أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي (اللباقة)			
3 – القسم الثالث : اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر				
9	لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر			

[54] ضمان غير إعتيادي هو ضمان المجموعة ، ضمان الآلات ...إخ

[55] المشروع الريادي هو فكرة المشروع أي براءة الإختراع

[56] ضابط الإئتمان (أخصائي التمويل) هو الشخص الذي يتابع عملية سداد القروض و متابعة العملاء و يكون شخصا مؤهلا لذلك

10	البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر			
11	لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر			
12	لديكم الرغبة في الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعي المستهدفين			
13	تدعمون وجود إطار رقابي و تنظيمي داخل مؤسسات التمويل الأصغر			

الملحق رقم (02)

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	1	3,0	3,0	3,0
	من 26-40 سنة	26	78,8	78,8	81,8
	أكثر من 40 سنة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم (03)

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي أو أقل	2	6,1	6,1	6,1
	مهني	4	12,1	12,1	18,2
	جامعي	25	75,8	75,8	93,9
	دراسات عليا	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم (04)

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	9	27,3	28,1	28,1
	من 6-10 سنوات	16	48,5	50,0	78,1
	أكثر من 10 سنوات	7	21,2	21,9	100,0
	Total	32	97,0	100,0	
Manquante	Système manquant	1	3,0		
Total		33	100,0		

الملحق رقم (05)

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
هنالك سقف محدد للتمويل من طرف البنك	33	1	3	1,24	,614
تؤيدون فكرة إنشاء مشاريع متنوعة للحد من البطالة	33	1	3	1,24	,561
التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية	32	1	3	2,00	,880
التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الفلاحية	32	1	3	1,66	,827
يتم التساهل تجاه الضمانات المطلوبة عند منح الإئتمان المصغر	33	1	3	1,52	,795
يتم منح الإئتمان المصغر بفوائد أقل	33	1	3	1,30	,637
يقدم البنك صيغ مختلفة للتمويل المصغر	32	1	2	1,16	,369
N valide (listwise)	31				

الملحق رقم (06)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تجبرون العملاء على التأمين على مدخراتهم (حساباتهم) المالية للتحوط من المخاطر	33	1	3	2,03	,883
التأمين المصغر المطلوب يكون عل شكل أقساط يدفعها صاحب القرض	33	1	3	1,42	,751
يعتبر البنك هو المسؤول عن عملية تأمين المدخرات (الودائع)	32	1	3	1,66	,787
يستعين البنك بمؤسسات خارجية خاصة بالتأمين المصغر	32	1	3	1,41	,712
N valide (listwise)	31				

الملحق رقم (07)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يوجد لديكم سقف محدد للودائع الإدخارية	33	1	3	1,94	,899
ترون أن ثقافة الإدخار تعتبر عنصرا مهما لإستمرار التمويل الأصغر	32	1	3	1,50	,762
المدخرات المودعة تدخل ضمن الطابع الإستثماري	33	1	11	2,00	1,803
يدعم الإدخار المصغر الميل الإستثماري لدى العملاء	33	1	3	1,48	,755
يعتبر الإدخار المصغر بمثابة الضمان للحصول على التمويل المصغر	33	1	3	2,03	,883
هناك مكافآت عل الإدخار المصغر	33	1	3	1,91	,843
N valide (listwise)	32				

الملحق رقم (08)

Statistiques

		يمكن تمويل عميل له القدرة على أداء و إنجاز عمله بدقة وإتقان	يعمل البنك على تمويل المستثمرين الناشئين خارج إطار هيات الدعم	يمكن تمويل خريج جامعة لديه شهادة	يمكن تمويل مقاول ،حرفي ، خريج التكوين المهني
N	Valide	32	33	33	33
	Manquant	1	0	0	0
	Moyenne	1,13	1,85	1,55	1,27
	Ecart type	,421	,834	,833	,574

الملحق رقم (09)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يمكن تمويل العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية	33	1	3	2,00	,829
تعتبر الخبرة (الخبرة الطويلة) عامل أساسي في منح التمويل	33	1	3	1,52	,755
في حالة الخبرة النوعية(طبيب ، خريج جامعة ، محامي) ، يمكن تمويل هؤلاء	31	1	3	1,29	,693
N valide (listwise)	31				

الملحق رقم (10)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تمولون العميل الذي يدفع ضمانا أقل من قيمة التمويل	33	1	3	2,09	,843
عملاء البنك لابد أن يوفرو الضمانات المطلوبة في اللوائح القانونية للبنك	33	1	3	1,24	,502
يمكن للبنك أن يقبل بالتمويل مقابل توفير ضمان غير إعتيادي	31	1	3	1,32	,541
يمكن إعتبار فكرة المشروع الريادي ضمان لتمويل المشروع من طرف البنك	29	1	3	1,79	,774
N valide (listwise)	29				

الملحق رقم (11)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
البنك يدعم إنشاء المؤسسات متناهية الصغر	32	1	3	1,44	,669
يعترف البنك ان التمويل الأصغر عملية مستقلة عنه	32	1	3	1,72	,729
للبنك خلية إستشارية (مكتب) خاصة بالتمويل الأصغر	32	1	3	1,84	,884
الظروف داخل المحيط الداخلي للبنك تسمح بإنشاء هذه الفكرة	32	1	3	1,47	,761
N valide (listwise)	32				

الملحق رقم (12)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
البنك له الرغبة في تعيين ضابط إئتمان (أخصائي التمويل)	32	1	3	1,22	,553
للبنك القدرة و القابلية على تأهيل و تكوين هؤلاء الكوادر	32	1	2	1,16	,369
يساعد ضابط الإئتمان البنك على متابعة العملاء و مراقبة سداد القروض	32	1	3	1,06	,354
توافق أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي (اللباقة)	32	1	2	1,13	,336
N valide (listwise)	32				

الملحق رقم (13)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر	31	1	2	1,10	,301
البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر	32	1	3	1,19	,471
لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر	31	1	3	1,29	,529
لديكم الرغبة في الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعي المستهدفين	32	1	3	1,31	,592
تدعمون وجود إطار رقابي و تنظيمي داخل مؤسسات التمويل الأصغر	32	1	3	1,25	,568

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر	31	1	2	1,10	,301
البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر	32	1	3	1,19	,471
لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر	31	1	3	1,29	,529
لديكم الرغبة فى الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعى المستهدفين	32	1	3	1,31	,592
تدعمون وجود إطار رقابى و تنظيمى داخل مؤسسات التمويل الأصغر	32	1	3	1,25	,568
N valide (listwise)	30				

الملحق رقم (14)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,803	46

فهـــرس

فهرس

الإهداء	أ
شكر و تقدير	ب
ملخص	ج
قائمة الجداول	د
قائمة الملاحق	ه
أ – توطئة	و
الفصل الأول : التمويل المصغر و متطلبات تطبيقه	ز
تمهيد	1
المبحث الأول : الإطار النظري التمويل المصغر	1
المطلب الأول : ماهية التمويل المصغر	2
أولا: مفهوم و أهمية التمويل المصغر	2
ثانيا: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر	3
المطلب الثاني خدمات التمويل المصغر	4
أولا: خدمة التمويل المصغر	4
ثانيا: الإدخار المصغر	5
أ – الإدخار الإلزامي	5
ب – الإدخار الطوعي	5
ثالثا: التأمين المصغر	5
أ– مفهوم التأمين الأصغر	6
ب – منتجات التأمين المصغر	6
1– التأمين المصغر على الحياة	6
2– التأمين الصحي	6
3– التأمين على الممتلكات	7
4– التأمين الزراعي و تأمين المؤشرات	7
5– منتجات التأمين التأمين المصغر المركبة	7
المطلب الثالث المؤسسات المالية للتمويل المصغر في الجزائر	7

فهرس

أولا: البنوك العمومية	8
ثانيا: البنوك الخاصة	8
ثالثا: وكالات تمويل المؤسسات المصغرة	8
أ– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	8
ب) الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ	9
ج) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	10
المطلب الرابع متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر	10
أولا: تطبيق خدمة التمويل الأصغر	10
1–تعيين ضابط إئتمان	11
2–الولوج السريع	11
3–الشروط واضحة، سهلة و مرنة	11
4–الخدمات الدائمة	11
5– الضمانات البديلة و بدائل الضمانات	11
6–السياسات الحكومية	11
ثانيا: تطبيق التأمين المصغر	11
1– التأمين على القرض و المدخرات الإجباري	11
2– مشروع الضمان المشترك	11
3– الحوافز الإيجابية	12
ثالثا: تطبيق خدمة الإدخار المصغر	12
1– إجبار العملاء على وضع نسبة محددة من التمويل المقدم لهم كإدخارات	12
2– نشر ثقافة الوعي الإدخاري في المجتمع	12
3– تقليل المعاملات النقدية	12
4– بناء علاقات جيدة مع المدخرين	12
بناء علاقات جيدة مع المدخرين	13
السياسات الحكومية	13
الضمانات البديلة و بدائل الضمانات	13
الخدمات الدائمة	13

الشروط واضحة، سهلة و مرنة	13
تقليل المعاملات النقدية	13
إجبار العملاء على وضع نسبة محددة من التمويل المقدم لهم كإدخارات	13
نشر ثقافة الوعي الإدخاري في المجتمع	13
الولوج السريع	13
تعيين ضابط إئتمان	13
الحوافز الإيجابية	13
مشروع الضمان المشترك	13
التأمين على القرض و المدخرات الإجباري	13
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	14
المطلب الأول الدراسات باللغة العربية	14
المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	16
المطلب الثالث : علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراس	18
خاتمة	20
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من البنوك حول تطبيق خدمات التمويل المصغر	21
تمهيد	21
المطلب الأول : عينة و مجتمع الدراسة	21
أولا : تقديم عام لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري BEA	22
ثانيا : تقديم عام لمؤسسة بنك التنمية المحلية BDL	23
ثالثا: تقديم عام لمؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	23
الفرع الرابع : تقديم عام لمؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA	24
المطلب الثاني منهجية وأدوات الدراسة الميدانية	24
أولا منهجية الدراسة	24
ثانيا : أدوات وخصائص الدراسة الميدانية	25
أ – أدوات الدراسة	25
ب – خصائص عينة الدراسة	25
1- حسب السن	25

2- حسب المستوى التعليمي	26
3- حسب الخبرة	26
المطلب الثالث وسيلة الدراسة	26
أولا: تعريف وسيلة الدراسة	27
ثانيا: تقنين وسيلة الدراسة	27
المبحث الثاني : عرض النتائج و مناقشتها	27
المطلب الأول إختبار الفرضية الأولى (المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر)	27
أولا: التمويل المصغر	28
ثانيا: التأمين الأصغر	29
ثالثا :الإدخار المصغر	30
رابعا: إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)	31
المطلب الثاني إختبار الفرضية الثانية (المقياس الثاني : الفئات المستهدفة من طرف التمويل الأصغر)	31
أولا : نوع الفئة المستهدفة (العملاء)	31
ثانيا : خبرة العملاء	32
ثالثا: الضمانات	33
رابعا: إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)	34
المطلب الثالث إختبار الفرضية الثالثة (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)	34
أولا: الوحدة الخاصة لتقديم لتمويل المصغر	34
ثانيا: إطارات بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر	35
ثالثا: اللوائح القانونية و التسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر	36
رابعا : إختبار المقياس الثالث (المقياس الثالث : تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية)	37
المطلب الرابع مناقشة النتائج	37
أ – مناقشة نتائج المقياس الأول	38
ب – مناقشة نتائج المقياس الأول	39
ج – مناقشة نتائج المقياس الأول	39
خاتمة الفصل	42

الخاتمة	43
قائمة المراجع و المصادر	45
قائمة الملاحق	47
الفهرس	56